

الحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

الجلسة العامة ٥٤

الثلاثاء، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ (غابون)

١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصاد
السمكية المتداخلة المناطق والأرصاد السمكية
الكثيرة الارتحال والصكوك ذات الصلة.

تقرير الأمين العام (A/59/298)

مشروع القرار (A/59/L.23)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل أن نبدأ
النظر في البند المدرج في جدول الأعمال، أود أن أبلغ
الأعضاء أن جلسة هذا الصباح سترفع الساعة ١٢/٤٥.
ومباشرة بعد ذلك، سيكون هناك جزء غير رسمي للاستماع
إلى بيانين من ممثلين لاثنتين من المنظمات غير الحكومية، هما
منظمة غرين بيس الدولية ومجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية.
وندعو الأعضاء ليقفوا هنا خلال هذا الجزء.

أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل ليقدم مشروع

القرار A/59/L.22.

السيد دوس سانتوس (البرازيل) (تكلم
بالانكليزية): أتشرف بتقديم مشروع القرار A/59/L.22،

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس،
السيد شودري (بنغلاديش).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٤٩ من جدول الأعمال

الخيطات وقانون البحار

(أ) الخيطات وقانون البحار

تقارير الأمين العام (A/59/62 و Add.1 و A/59/63
و A/59/126).

تقرير عن عمل عملية الأمم المتحدة التشاورية غير
الرسمية المفتوحة باب العضوية بشأن الخيطات
وقانون البحار في اجتماعها الخامس (A/59/122)

مشروع القرار (A/59/L.22)

(ب) استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام

١٩٩٥ لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة
لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تشكل معلما بارزا في التعاون الدولي في تاريخ عملية إبرام المعاهدات، حيز النفاذ.

ورد التعبير عن أهمية الاتفاقية بشكل قوي في مشروع القرار A/59/L.22، الذي يشير إلى الإطار القانوني وصون وتعزيز السلام والأمن الدوليين والتنمية المستدامة للاستعمالات والأنشطة المتصلة بالمحيطات والبحار. وفي هذا الصدد، كُثرت فقرات عديدة من القرارات السابقة، لأنها تجدد تأكيد حاجتنا المستمرة.

كما يعكس المشروع أهمية بناء قدرة الدول النامية، لكي تتمكن من تنفيذ الاتفاقية والوفاء بالتزاماتها والاستفادة من موارد المحيطات وكذلك من المشاركة في كل المحافل والعمليات التي تعالج القضايا المتصلة بالمحيطات وقانون البحار.

وبدراسة المعلومات المتعلقة بالحدود الخارجية للجرف القاري فيما وراء ٢٠٠ ميل بحري، التي قدمتها البرازيل في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤، ازداد عمل اللجنة المعنية بحدود الجرف القاري، وقد أبلغت عدة دول عن اعتزامها تقديم تقاريرها في المستقبل القريب. وأثارت تلك الحقائق بعض المخاوف فيما يتعلق بالحاجة إلى تعزيز قدرة اللجنة على عقد اجتماعات متزامنة لعدة لجان فرعية. وقد تم التعبير عن هذا في مشروع القرار بالطلب من الأمين العام أن يقدم مقترحات إلى الدورة المقبلة للجمعية العامة بشأن كيفية تلبية متطلبات اللجنة.

وكما في السنوات الماضية، يغطي مشروع القرار كذلك مجموعة واسعة من القضايا المتصلة بشكل مباشر بالتنمية المستدامة للمحيطات والبحار. وهو يطلب من الأمين العام تقديم تقرير إلى الدورة الحادية والستين للجمعية العامة بشأن دور "الصلة الحقيقية" بالنسبة لواجب دول العلم في

المعنون "المحيطات وقانون البحار"، في إطار البند ٤٩ (أ) من جدول الأعمال. وسيقدم ممثل الولايات المتحدة مشروع قرار آخر في إطار البند ٤٩ (ب)، بشأن استدامة مصائد الأسماك.

بعد عرض مشروع القرار، أصبحت البلدان التالية أيضا مشتركة في تقديمه: إسبانيا، أيرلندا، أيسلندا، البرازيل، بلجيكا، البرتغال، ترينيداد وتوباغو، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، فرنسا، فنلندا، فيجي، قبرص، كندا، مالطة، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

لقد جاء مشروع القرار نتيجة سلسلة من المشاورات المفتوحة باب العضوية بين الوفود.

أود في البداية، أن أعرب عن تقديري لكل الوفود على مشاركتها الفاعلة وروحها البناءة. وأود أن أشكر، على وجه الخصوص، السيد ماركوس ألميدا ممثل البرازيل والسيدة جينفر ماكيفر ممثلة نيوزيلندا على عملهما كمنسق وكنايبة منسق على التوالي للمشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار، والسيدة هولي كولر ممثل الولايات المتحدة على تنسيق مشروع قرار مصائد الأسماك. كما أعرب عن امتناني لمدير شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، السيد فلاديمير غوليتسين وموظفيها، على مساعدتهم ذات الطابع المهني العالي التي ساهمت، كالمعتاد، بشكل حاسم في نجاح عملنا.

فمشاريع القرارات ومناقشة اليوم تعبيرات عن التزام الجمعية العامة بإزاء القضايا المتصلة بالمحيطات وقانون البحار، خاصة مع احتفالنا بالذكرى السنوية العاشرة لدخول

جزءاً من القانون العرفي القديم دون أن تكتسب المركز العالمي بعد.

ومع ذلك، فإن تنفيذ الاتفاقية يواجه عراقيل، وخاصة بالنسبة للدول النامية بسبب حاجتها إلى بناء القدرة في مجموعة واسعة من الأمور المتصلة بعضها ببعض وضرورة تحسين العلوم البحرية. وفي هذا الصدد، سيكون لإنشاء الفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية دور أساسي في مدنا بالمعرفة الحقيقية فيما يتعلق بالاستخدامات المتعددة للتنوع البيولوجي في البحار العميقة، والثراء المقصور على أولئك الذين لديهم تكنولوجيا لاستكشاف نفعه، في مجالات تحسين الصحة والغذاء على سبيل المثال.

وترى البرازيل أن حلقة العمل الدولية الثانية بشأن تقييم حالة البيئة البحرية على الصعيد العالمي حاسمة في تأسيس العملية التي أوصت بها خطة تنفيذ جوهانسبرغ. وتتطلع إلى أن يكون عملها مثمراً وإلى أن تأخذ الدول بعين الاعتبار الحاجة إلى توحيد وتنسيق جهودها في المحافظة على المحيطات.

كما تدرك البرازيل فائدة العملية التشاورية غير الرسمية في مساعدة الجمعية العامة على فهم القضايا الواسعة المعقدة والمتعددة الأوجه. وإذا أخذنا بعين الاعتبار استعراض الفعالية في الدورة المقبلة، ترى البرازيل أنه ينبغي للعملية التشاورية غير الرسمية أن تكون تعليمية وتوضيحية أكثر منها محفلاً لمناقشة القضايا ورفع توصيات إلى الجمعية العامة.

أخيراً، إن اختيار مجالات تركيز العملية التشاورية للسنة المقبلة قد جاء في أوانه بالنظر إلى استعراض الأهداف الإنمائية للألفية سنة ٢٠٠٥، وخاصة موضوع "مصادر الأسماك وإسهامها في التنمية المستدامة". وتعكس المواضيع التي تم اختيارها مرة أخرى الحاجة إلى ربط القضايا الجامعة،

ممارسة الرقابة الفعالة على السفن التي ترفع أعلامها والعواقب المحتملة لعدم الامتثال لواجبات والتزامات دول العلم المنصوص عليها في الصكوك الدولية ذات الصلة.

كما يغطي مشروع القرار مسائل القرصنة والسطو المسلح في البحر والتلوث البحري وتهريب المهاجرين والعلوم البحرية والتعاون الإقليمي والتنسيق والتعاون المشترك بين الوكالات. ويرحب باعتماد الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بقانون البحار ودخولها حيز النفاذ وبلغت الانتباه إلى عمل السلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار والمنظمة البحرية الدولية ومؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويقضي مشروع القرار بإنشاء فريق عامل غير رسمي مفتوح العضوية مخصص لدراسة المسائل المتعلقة بالمحافظة على التنوع البيولوجي البحري فيما وراء مناطق الولاية الوطنية ويقرر تنظيم حلقة العمل الدولية الثانية بشأن العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية الاقتصادية.

وفيما يخص عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية مفتوحة العضوية، يذكّر مشروع القرار بقرار استعراض فعالية وجدوى العملية التشاورية في الدورة السنتين للجمعية العامة ويوصي بأن تنظم العملية التشاورية مناقشات حول مصائد الأسماك ومساهمتها في التنمية المستدامة والحطام البحري وقضايا أخرى نوقشت في لقاءات سابقة.

اسمحوا لي، سيدي، الآن أن أبدي بعض الملاحظات باسم بلدي. لقد ظلت البرازيل دائماً مسانداً فاعلاً ومتحمساً للاتفاقية وللمساعي الرامية إلى تطبيق أحكامها. وتعرف الاتفاقية كذلك بدستور المحيطات، وبدأت تصبح

منذ إبرامها. وجددير بالذكر أن أحكام الاتفاقية اكتسبت مركز القانون العرفي الدولي في العديد من الأوجه.

وقد شهدت سنة ١٩٩٤ إبرام الاتفاق، الذي سهل بشكل كبير دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في العديد من الدول. وأثبت الصكبان المتكاملان أنهما أداة مفيدة بصورة فائقة لإدارة المحيطات. ونحن في الحقيقة نرى أن هذين الصكين سيكونان مفيدتين لنا جميعاً في المستقبل، وأنه لا حاجة لإعادة النظر في أي من أحكامهما في هذه المرحلة.

ومع أن العديد من الدول أعربت بالفعل عن موافقتها على الالتزام، نعتقد أن علينا مواصلة السعي للوصول إلى العالمية. وندعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية واتفاق التنفيذ أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

ونأسف لأن العديد من الملاحين لا يزالون يواجهون المخاطر المتعلقة بسلامة السفن أو حالة البحر نفسه فحسب، بل أيضاً مخاطر القرصنة والسطو المسلح السائدة في البحر. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي بقلق كبير أن النشاطات الإجرامية لا تزال تهدد الملاحة مما يعني ضمناً وجود خطر على حياة الملاحين، علاوة على الخسائر المادية لمتعهدي السفن التجارية. وثمة ضرورة حتمية لأن تقوم جميع الدول بأقصى جهدها لمنع القرصنة والسطو المسلح في البحر. ومن مسؤولية الدول بشكل خاص منع حدوث هذه الأعمال في المناطق البحرية التي تقع تحت ولايتها أو انطلاقها من سفن تحمل علمها. ونثني على الجهود التي تبذلها في هذا الصدد المنظمة البحرية الدولية، علاوة على الجهود التي يبذلها عدد من البرامج التعاونية الإقليمية.

وينبغي لجميع الدول، خاصة الدول الساحلية الواقعة على المضائق المستخدمة في الملاحة الدولية، أن تحترم حق كل سفينة في المرور البريء عبر هذه المضائق. فضلاً عن

مثل بناء القدرة والتعاون الإقليمي والإدارة المتكاملة للمحيطات، من خلال البرامج والمؤسسات الموجودة. إن إيجاد أفضل السبل لتعزيز تلك الروابط بطريقة تنسجم مع أهداف الاتفاقية سبب جوهري لإقامة العملية التشاورية غير الرسمية.

أما وقد سلطنا الآن الضوء على الإنجازات والتحديات الحالية المتعلقة بالمحيطات، دعونا نغتنم هذه الفرصة، في الذكرى السنوية العاشرة لدخول الاتفاقية حيز النفاذ، لنجدد تأكيد التزام بلداننا والمجتمع الدولي برمته إزاء المهمة والرؤية اللتين حددناهما لأنفسنا سنة ١٩٨٢ عندما تم إبرام الاتفاقية.

السيد هامبرغر (هولندا) (تكلم بالانكليزية):

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والجماعة الأوروبية بصفتها طرفاً في اتفاقية قانون البحار. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لعضويته بلغاريا ورومانيا وكرواتيا، وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب والبلدان المحتمل ترشيحها البوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود.

نحتفل اليوم بالذكرى السنوية العاشرة لدخول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حيز النفاذ. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، يضيف تصديق دولة عضو أخرى في الاتحاد الأوروبي، الدانمرك، على الاتفاقية اليوم لمسة خاصة للاحتفال.

وتمثل الاتفاقية والاتفاق المتعلق بتنفيذها علامة بارزة في جهود العالم لإدارة محيطات العالم. وإذا عدنا إلى الماضي ونظرنا في إنجازات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار، لا ينبغي أن نتفق على أن الاتفاقية عاجلت عدداً من المسائل المتنوعة بشكل واسع فحسب، ولكن أيضاً على أن نص الاتفاقية أثبت مرونة كافية في معالجة المشكلات التي برزت

والتلوث وتغير المناخ. وسيكون ذلك تحدياً خاصاً من التحديات التي سيشهدها القرن الحادي والعشرون. وتتطلب الإدارة السليمة للمحيطات عملاً استراتيجياً يركز على المبدأ الوقائي، أكثر مما يركز على مجرد التفاعل مع المشاكل اليومية. ومع تقدم التكنولوجيا والعلم، نواجه تحديات جديدة بشأن الطريقة المثلى لحماية المحيطات من الممارسات المدمرة.

ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة لضمان حماية التنوع البيولوجي البحري وفي المحيطات، في المناطق الخاضعة لمسؤولية الدول الساحلية، وكذلك في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية. وفي منطقتنا، يجري القيام بهذا العمل الهام في إطار الاتفاقيات والبرامج الإقليمية المتعلقة بالبحار، مثل لجنة هلسنكي لحماية البيئة البحرية في منطقة بحر البلطيق، واتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث، واتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي، و اتفاقية البحر الأسود. وبخصوص المناطق البحرية الخاضعة لمسؤولية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تقوم المفوضية الأوروبية بإعداد استراتيجية ترمي إلى حماية البيئة البحرية. وستوضع هذه الاستراتيجية في صيغتها النهائية في عام ٢٠٠٥. ونود أيضاً التأكيد على أن حوادث التلوث في البحار، والتي سببت خراباً خطيراً داخل الاتحاد الأوروبي، زادت الحاجة إلى اتخاذ تدابير تستهدف حماية المناطق الساحلية الحساسة داخل الاتحاد الأوروبي.

وبينما تضع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إطاراً تنظيمياً عالمياً للمناطق الخاضعة للولاية الوطنية وأعلى البحار، فإن الوضع يبقى أقل وضوحاً فيما يتعلق بحماية التنوع البيولوجي في أعالي البحار وفي المنطقة الأوروبية. ويسلم الاتحاد الأوروبي بالحاجة إلى وضع ضوابط تنظيمية لعدد من الممارسات، من بينها شبكات الصيد التي تجر على قاع البحر، والتي قد تشكل تهديداً للتنوع البيئي في أعماق

ذلك، ينبغي لدول الميناء أن تبذل قصارى ما في وسعها لعدم إعاقة الوصول إلى الموانئ، وبالتالي احترام حرية التجارة البحرية وحرية العبور بين الموانئ، بغض النظر عن العلم الذي تحمله كل سفينة.

وفيما يتعلق بمسألة الأمن والسلامة في البحار، نود أن نلقي الضوء على أهمية تناول مسألة نقل أسلحة الدمار الشامل عبر البحار. ونذكر بأهمية قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ونؤكد دعمنا الذي عبر عنه الاتحاد الأوروبي لمبادرة الأمن من الانتشار. وتتضمن هذه المبادرة الهامة استعداداً للتعاون على منع نقل أسلحة الدمار الشامل عن طريق البحر.

وبالمثل، تجدر ملاحظة التنقيح الذي أجري على اتفاقية المنظمة البحرية الدولية لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية وبرتوكولها المتعلق بالمنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري. وينبغي إضافة أحكام هامة إلى الصك الحالي خلال المفاوضات الجارية حالياً، لتعزيز الجهود الرامية إلى محاربة الإرهاب، وكذلك لمعاقبة ناقلي أسلحة الدمار الشامل، والسلع ذات الاستخدام المزدوج، وأنظمة الإيصال، من خلال وضع قواعد واضحة ومتفق عليها بين جميع الأطراف، بشأن تفتيش السفن في أعالي البحار. ويرى الاتحاد الأوروبي أن أحد الجوانب المهمة من تلك التعديلات يتمثل في أنها توفر إطاراً قانونياً واضحاً ومتفقاً عليه للتدخل في الملاحة عندما تبرز شبهات مبنية على أساس واضح بوجود شحنة من أسلحة الدمار الشامل.

وبحلول ٢٠٢٥، يتوقع أن تصل نسبة سكان العالم الذين يعيشون في المناطق الساحلية، ويعتمدون على البحر وموارده إلى أكثر من ٧٥ بالمائة. ولدينا التزام بضمان المحافظة على استدامة بيئة المحيطات، الآخذة في التدهور. مع تعديل خطير بسبب الاستغلال المفرط للموارد البحرية،

المدمرة، وهي حماية تتعزز أيضاً بالعمل الدولي المنسق لمكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

وجرت مناقشات عديدة حول إدارة المحيطات خلال عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار. وقد شاركنا هذه السنة في الاجتماع الخامس، وسيتم إعداده لاجتماع المقبل المزمع عقده في عام ٢٠٠٥ عما إذا كانت الجمعية العامة تود مواصلة العملية لثلاث سنوات أخرى. ويمكن للاتحاد الأوروبي أن يدعم، من حيث المبدأ، استمرار عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية. لكن، رغم أننا تعلمنا الكثير بشأن عدد كبير من المسائل المرتبطة بإدارة المحيطات، نسلم بوجود مجال للتحسين وبضرورة إجراء تقييم مفصل ومستقل لجودة العملية ونتائجها الملموسة قبل اتخاذ قرار بشأن الوسائل الممكنة لتبنيها.

ومن المهم تحديد ما إذا كانت هذه العملية قد أدت إلى فهم أفضل لإدارة المحيطات وإلى اعتماد الدول والمنظمات الدولية المعنية لنهج أفضل وأكثر تماسكاً في التعامل مع المسائل المرتبطة بالمحيطات.

وأود أن أختم بالتعبير مرة أخرى عن تقديرنا للتقرير السنوي عن المحيطات وقانون البحار الذي أعدته الأمانة العامة. فهو يقدم معلومات غنية، ويعرض معلومات استقصائية تقريباً عن التطورات ذات الصلة. كما أود أن أعيد التأكيد على أن الاتحاد الأوروبي يرى أن الجمعية العامة المكان المناسب لمناقشة التقرير، لأنها أكثر المحافل شمولاً لمناقشة مثل هذه الأمور.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): ستستمع الجمعية الآن إلى بيان من الأونرابل كجيل ماغني بونديفيك رئيس وزراء النرويج.

البحار وللنظام الإيكولوجي الهش. ومن الضروري أن يقوم المجتمع الدولي، وبصورة عاجلة، بتعزيز الإطار القانوني للتدابير الرامية إلى حماية التنوع البيولوجي خارج حدود الولاية الوطنية وتحسين تنفيذها إضافة إلى ضرورة أن يعالجها المجتمع الدولي بصورة عاجلة. ولا يعرف الإنسان اليوم كثيراً عن البيئة البحرية في هذه المجالات، لا سيما النظم الإيكولوجية في أعماق البحار. ويعزز ذلك الحاجة إلى تطبيق المبدأ الوقائي في جميع الأعمال المنفذة في أعماق البحار. وبالتالي، ينبغي لنا أن نؤكد تصميمنا على عدم القيام بأي عمل في هذه المناطق لا تراعى فيه أقصى درجات العناية، وذلك من خلال التنفيذ الكامل لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وغيرها من الاتفاقيات الدولية، كاتفاقية التنوع البيولوجي.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن هناك حاجة إلى الشروع في عملية ترمي إلى معالجة هذا الموضوع. وينبغي لهذه العملية أن تراعى أحكام اتفاقية التنوع البيولوجي ذات الصلة، ومقررات الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف في تلك الاتفاقية. ويجب القيام بذلك على نحو يسمح بتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وغيرها من الصكوك ذات الصلة، بناءً على استنتاجات الخطة المشتركة لمؤتمر جوهانسبرغ، وعلى الصكوك الأخرى ذات الصلة. ونلاحظ القرار الوارد في المشروع المعروض علينا بشأن المحيطات وقانون البحار الذي يقضي بتأسيس فريق عمل مفتوح العضوية لدراسة المسائل المرتبطة بالحفاظ على التنوع البيولوجي البحري وباستخدامه المستدام خارج المناطق الخاضعة للولاية الوطنية، ونحن نتطلع إلى المشاركة في عمل هذا الفريق. ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضاً بالتدابير التي اقترحتها الجمعية العامة في المناقشات السنوية لهذا العام حول مصائد الأسماك والمحيطات، والتي دعت الدول والهيئات الإدارية الإقليمية لمصائد الأسماك إلى حماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة من الممارسات

وفي حين أن أحكام ومبادئ الاتفاقية توفر إطارا قانونيا ثابتا، فإن التحديات الأمنية التي نواجهها متغيرة. فأعمال القرصنة والسطو المسلح في عرض البحر آخذة في الازدياد. وانتشار أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما مخاطر وقوع مثل هذه الأسلحة في أيدي الإرهابيين، تشكل تهديدا رئيسيا للسلم والأمن الدوليين، وللأسف، فإن احتمال حدوث هذا الانتشار عن طريق البحر يشكل خطرا حقيقيا.

إن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يلزم جميع الدول بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويجب على جميع الدول التعاون لتحقيق هذه الغاية، ولذلك نرحب بالجهود المبذولة في هذا الشأن في إطار المنظمة الدولية للملاحة البحرية. وهناك أهمية خاصة للتعديلات التي أدخلت مؤخرا على الاتفاقية الخاصة بسلامة الحياة في البحار وللعملية المستمرة الرامية إلى تعزيز الاتفاقية الخاصة بقمع الأعمال غير القانونية ضد سلامة الملاحة البحرية. وفضلا عن ذلك، فإن الترويج تساهم بنشاط في مبادرة الأمن ضد الانتشار الرامية إلى تعزيز قدراتنا الوطنية والجماعية لمنع ووقف انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ونحن باعتبارنا من الدول الرئيسية في مجال الملاحة، نشعر بالقلق العميق إزاء تزايد أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحار في بعض مناطق العالم. وبالإضافة إلى دعمنا للجهود المتعددة الأطراف للتصدي لذلك التحدي المتزايد، فإننا نقوم بالتعاون الثنائي النشط مع الدول الأخرى. وفي جميع جهودنا للتصدي لأعمال القرصنة، والإرهاب، وانتشار الأسلحة عن طريق البحار، فإن اتفاقية قانون البحار توفر لنا الإطار القانوني لتطوير مبادرات جديدة.

إن سفن الملاحة تحمل أكثر من ٩٠ في المائة من التجارة العالمية. والملاحة هي أكثر الوسائل كفاءة لنقل البضائع من حيث استهلاك الطاقة ومن أجل سلامة البيئة.

اصطحب الأونربل كجيل ماغني بونديفيك، رئيس وزراء النرويج إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أرحب بدولة السيد كجيل ماغني بونديفيك، رئيس وزراء النرويج. وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد بونديفيك (النرويج) (تكلم بالانكليزية): إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سميت، بحق، دستور المحيطات. وإذ نحتفل اليوم بالذكرى العاشرة لدخولها حيز النفاذ، فإننا نعيد تأكيد أهميتها الأساسية بوصفها الإطار القانوني الرئيسي غير المتنازع بشأنه لجميع الاستخدامات السلمية للبحار والمحيطات. والتحدي الذي نواجهه يكمن في ضمان التنفيذ الكامل للاتفاقية من خلال التنفيذ الأمين للالتزاماتنا، والاستخدام الفعال للإمكانيات التي تتيحها أحكامها.

سوف أركز على ثلاثة مواضيع رئيسية، وهي أولا، إسهام اتفاقية قانون البحار في النظام القانوني الدولي والسلم والأمن الدوليين؛ ثانيا، التحديات البيئية؛ ثالثا، التدابير الرامية على ضمان الإدارة المستدامة للموارد البحرية الحية.

إن الاتفاقية تنهض بالسلم والأمن الدوليين بتحقيق الوضوح وإمكانية التنبؤ فيما يتعلق بجميع الأنشطة في المحيطات. فهذا الصك يعرف حدود المياه الإقليمية، والمناطق الوطنية والجرف القاري. وتضمن الاتفاقية كذلك حرية الملاحة فيما وراء المياه الإقليمية وحق العبور في المياه الإقليمية والمضائق والأرخبيلات الدولية. وتحقق الاتفاقية توازنا دقيقا بين عدد من المصالح، وبذلك تدعم العلاقات الودية والتعاون بين جميع الدول. وهذا التوازن يمثل أساسا لسيادة القانون في المحيطات ويشكل إسهاما رئيسيا في النظام القانوني الدولي.

ومن جانبي، أعتقد أن الخيار الأفضل هو اعتماد نهج مركز وعملي وهادف لمعالجة المشاكل التي نواجهها ضمن الأطر القانونية القائمة. وعندما يتم تحديد مشكلة ينبغي للهيئة الدولية ذات الصلة، أو السلطة الوطنية المعنية، اتخاذ تدابير محددة لمعالجتها بفعالية. وتمشيا مع هذا التوجه، تعمل النرويج بنشاط على منع الممارسة الهدامة المتمثلة في الصيد بالشباك في قاع المناطق الحساسة. وقد حددنا مناطق محمية في منطقتنا الوطنية الممتدة إلى ٢٠٠ ميل. وتشمل هذه مناطق داخل منطقتنا الاقتصادية يحظر فيها الصيد بالشباك في القاع.

وأرحب بالقرار الذي اتخذته في الأسبوع الماضي لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق الأطلسي بحظر الصيد بالشباك في قاع أربع مناطق، ضمن منطقة اختصاصها، وذلك وفقا لمقترحات مقدمة من النرويج. وفي المناطق الحساسة الأخرى في أعالي البحار، ينبغي للترتيبات الإقليمية لإدارة المصائد العمل بنشاط لحظر الصيد بالشباك في قاع البحار. وأما في المناطق التي لا توجد فيها مثل هذه الهيئات المختصة، فإنني أحث البلدان الساحلية على العمل معا لإنشائها في أقرب وقت ممكن.

والترتيبات الإقليمية هذه، المستندة إلى التعاون الوثيق بين الدول التي لديها أفضل المعرفة بالواقع المحلي، هي أحسن الوسائل لكفالة الإدارة المستدامة للموارد البحرية الحية وللمنع الممارسات المدمرة. وتضطلع هذه الترتيبات أيضا بدور رئيسي في صون التنوع الأحيائي البحري بشكل عام.

وقد أفادت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بأن الحالة العالمية للأرصدة السمكية البحرية في تدهور مستمر. وتلك العبارة الواسعة لا تنطبق على كل الأرصدة في جميع المياه والمناطق، ولكنها عموما تمثل سببا للقلق المتزايد. وعلمنا أن نحول دون حدوث أي زيادة في

ولذلك، فإن المحافظة على الأحوال الصالحة للملاحة البحرية ينبغي أن تكون من بين أولوياتنا جميعا. ومع ذلك، يجب دائما النظر إلى مصالح الملاحة بالقياس إلى الاعتبارات البيئية والمصالح المشروعة لسكان المناطق الساحلية في العالم.

وقد شهدت السنوات الماضية عددا من الكوارث البيئية الناجمة عن حوادث الملاحة البحرية. ويظهر ذلك بجملاء الحاجة إلى اتخاذ مزيد من التدابير لحماية البيئة. وفي هذا الصدد، نرحب بالتدابير الجديدة التي اعتمدها المنظمة الدولية للملاحة البحرية لمنع التلوث من وقود السفن، بما في ذلك الإسراع بالإلغاء التدريجي لاستخدام الناقلات ذات الهيكل ذي الطبقة الواحدة. وأمن النقل البحري مرتبط بشكل وثيق بالتزام دول العلم بالوفاء الكامل بمسؤولياتها، ولا يمكن أداء هذه المسؤوليات بشكل فعال بدون وجود علاقة وثيقة بين دولة العلم والسفن التي ترفع علمها.

إنني أحث جميع دول العلم على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي من خلال التثبت من أن سفنها تستوفي معايير الأمن الدولية. والدول التي تفتقر إلى إدارة فعالة لشؤون الملاحة البحرية، وإلى أطر قانونية وطنية مناسبة، يجب عليها الامتناع عن إدارة سجلات السفن.

وتقع على عاتق الدول مسؤولية عامة عن حماية وصون البيئة البحرية والموارد البحرية الحية في جميع المحيطات. وكيفية الوفاء بهذه المسؤولية أصبحت تناقش بصورة متزايدة. وناقشت المنظمة الدولية للملاحة البحرية مسألة إعلان بعض المناطق البحرية بوصفها مناطق شديدة الحساسية، بينما جرت مناقشة المناطق البحرية المحمية في إطار الاتفاقية الخاصة بالتنوع البيولوجي. وقد جادل البعض بأنه ينبغي لنا تعديل اتفاقية قانون البحار ذاتها لتوضيح وتعزيز المسؤوليات المتعلقة بالبيئة.

لذلك فإن الحد من صيد الأسماك على هذا النحو أحد أهم التدابير التي يمكننا اتخاذها لحماية الموارد البحرية. ومن البديهي أن تقع مسؤولية هائلة هنا على عاتق دولة العلم. ومن المؤسف أن بعض الدول تسمح لسفن صيد الأسماك برفع علمها دون ضمان أن تكون ممارساتها لصيد الأسماك مشروعة وسليمة.

إن الصكوك الدولية مثل اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية لعام ١٩٩٥ واتفاق الامتثال لمنظمة الأغذية والزراعة لعام ١٩٩٣ ضرورية. ومن المؤسف أن عدد حالات التصديق ما زال منخفضا جدا. وبعبارة أخرى، يبدو أن هناك افتقارا للإرادة السياسية للتعامل بشكل فعال مع هذه المشكلة. وأناشد كل الدول التأكد من أن سفن صيد الأسماك التي تحمل علمها لا تشترك في صيد الأسماك غير المشروع، وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

لقد أشرت في بياني مرارا إلى الالتزامات المشتركة والمسؤوليات المتقاسمة. وإننا نتشاطر مسؤولية التنفيذ التام للاتفاقية وتحقيق إمكاناتها الكاملة. إلا أن هناك اختلافات بين قدرات الدول الأطراف على تنفيذ الأحكام المختلفة والاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها الاتفاقية. لذلك تلاحظ النرويج بارتياح توافق الآراء الواسع النطاق على بناء القدرة يمثل التحدي الرئيسي فيما يتعلق بقانون البحار. وكجزء من برامجنا للمعونة الإنمائية، سنواصل تقديم الأموال والخبرات للدول التي هي بحاجة إلى هذا الدعم.

في الختام، اسمحوا لي أن أقول إنه كان من دواعي السرور أن تتناول قضايا قانون البحار في يوم الذكرى السنوية العاشرة لبدء سريان الاتفاقية. ومن دواعي السرور الخاص أن نفعل هذا أمام الجمعية العامة - الحفل العالمي المناسب لتقييم التطورات الرئيسية لقانون البحار وشؤون المحيطات ولتحديد أولوياتنا الجماعية.

استنفاد الموارد البحرية الحية وذلك عن طريق الإدارة المستدامة للموارد ومكافحة صيد الأسماك غير المشروع، وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

وتقر الاتفاقية بمسؤولية الدول الساحلية عن الإدارة المستدامة للموارد الحية في مناطقها البحرية. وبموجب اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية لعام ١٩٩٥، تكون الدول ملزمة بالتعاون في إدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والكثيرة الارتحال. والدول الساحلية والتنظيمات الإقليمية في اضطلاعها بتلك المسؤوليات تملك سلطة تقديرية واسعة في اختيار أكثر التدابير الإدارية ملائمة. ولا يجوز التذرع بالنقص في البيانات العالمية الكاملة لتبرير الفشل في تنفيذ التدابير الإدارية التي تتسم بالمسؤولية.

ويجب أن تكون جهودنا في إدارة الموارد شاملة وقائمة على أساس النظام الإيكولوجي لتضاهي تعقيدات الطبيعة. وانسجاما مع هذه الفكرة، تعمل حكومي الآن على وضع خطة إدارة شاملة للجزء النرويجي من بحر بارنتس. وتلك الخطة، التي ستوجه أنشطتنا والتدابير التي نتخذها في السنوات الـ ١٥ المقبلة، لن تشمل المجالات المتعلقة بإدارة الموارد فحسب، بل بالبيئة البحرية في مجموعها.

ومهما تحلت الدول الساحلية وتنظيمات الإدارة الإقليمية بالمسؤولية والحذر في إدارتها، فإن مقصدها لن يتحقق بالكامل ما دمنا نغالب صيد الأسماك غير المشروع، وغير المبلغ عنه وغير المنظم. ومما يتسم بالأهمية أن الأمين العام ذكر في تقريره عن مصائد الأسماك المستدامة أن صيد الأسماك غير المشروع، وغير المبلغ عنه وغير المنظم، بجميع أشكاله، يشكل عائقا كبيرا أمام جعل مصائد الأسماك مستدامة سواء في المناطق الخاضعة للسلطان القضائي الوطني أو في أعالي البحار.

عليها. ونحن نشعر بالاطمئنان لأن الاتفاقية، بعد ١٠ سنوات من دخولها حيز النفاذ، بلورت، إلى حد كبير، السياسات والممارسات والتشريعات الوطنية عن شؤون المحيطات، وخاصة تلك المتعلقة بالسلطان القضائي على مناطقها البحرية. وفضلا عن ذلك أظهرت ممارسة الدول فيما يتعلق بالمناطق البحرية تقيدا قويا بالمبادئ والقوانين التي أرسى أسسها أحكام الاتفاقية.

ويلاحظ الأمين العام في تقريره، في جملة أمور، أنه بينما أبرم ما يزيد على ٤٠ معاهدة وبروتوكولا ملحقا بمعاهدات تتعلق بترسيم الحدود البحرية منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، فإن عددا من القضايا المستعصية على الحل فيما يتعلق بالسيادة على الأراضي أو الأقاليم الجزرية، وتداخل واتساع نطاق الادعاءات المتصلة بالسيادة البحرية، والأوضاع الجغرافية الصعبة لبلدان معينة، لا تزال تعرقل العلاقات بين الدول ذات السواحل المتقابلة أو المتجاورة. وإننا نشجع الدول على تسوية منازعاتها في ذلك الصدد بالوسائل السلمية، بما في ذلك المنازعات التي تصفها الاتفاقية وطبقا للقانون الدولي.

وتجري حاليا في منطقة البحر الكاريبي عمليتان منفصلتان للتحكيم من أجل التسوية الودية والنهائية للحدود البحرية للدول المعنية، وذلك من خلال إحالتها إلى هيئات تحكيم أنشئت بموجب الاتفاقية. علاوة على ذلك، هناك دول أخرى في المنطقة منخرطة في مفاوضات ثنائية من أجل إبرام اتفاقات لتعيين الحدود.

وما زالت وفود الجماعة الكاريبية تقدر مبادرة حكومة المكسيك المتعلقة بالمؤتمر المعني بتعيين الحدود البحرية في منطقة البحر الكاريبي، وهي تعرب عن شكرها لتلك الحكومة على مساهمتها المالية السخية البالغة تقريبا ١٠٠ ٠٠٠ دولار والتي قدمتها خلال السنوات القليلة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء النرويج على البيان الذي أدلى به.

اصطُحِب الأوزابل كجيل ماغني بونديفيك من المنصة.

السيد هاكت (بربادوس) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم دول الجماعة الكاريبية الأعضاء في الأمم المتحدة.

يولي المجتمع الدولي اليوم أهمية خاصة للذكرى السنوية العاشرة لدخول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ حيز النفاذ. وتفتخر وفود الجماعة الكاريبية بأن تشير إلى أنه من بين الدول الأطراف البالغ عددها ١٤٥ دولة تمثل جميع حكومات الجماعة الكاريبية أطرافا في هذه المعاهدة المتعددة الأطراف، التي تم التوصل إليها بعد سنوات عديدة من المفاوضات الصعبة، والتي تضع قواعد أساسية مقبولة على نطاق واسع من قواعد القانون الدولي التي تحكم كل استخدامات المحيطات.

إلا أن عدة دول لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية. ولذلك، نود أن نحثها على النظر في هذه المسألة بعين الاعتبار، بقصد تحقيق الامتثال العالمي للاتفاقية في أقصر وقت ممكن، وسيكون هذا بمثابة تقدير للمتفاوضين من جميع الأقاليم الذين اضطلعوا بأدوار محورية في صوغ العديد من أحكامها الرئيسية.

وتود وفود الجماعة الكاريبية أن تشكر الأمين العام على تقريره الشامل جدا عن هذا البند من جدول الأعمال. ونود أيضا أن نشي على مدير شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، السيد غوليتسين، وموظفيه المخلصين على الطريقة البارعة التي واصلوا بها الاضطلاع بمسؤولياتهم، لا سيما في ضوء الميادين المتزايدة بلا انقطاع التي تركز الوفود اهتمامها

سبيل المثال، أبرمت السلطة الدولية لقاع البحار عقوداً للاستكشاف مع جميع المستثمرين الرواد السبعة وفقاً لنظام التنقيب عن العقيدات المؤلفة من عدة معادن واستكشافها في المنطقة. وأحرزت السلطة تقدماً في وضع قواعد وأنظمة وإجراءات لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة المعادن والقشرة المغنيزية - الحديدية الغنية بالكوبلت، وبدأت تقييم البيانات والمعلومات المتاحة عن المناطق المخصصة للاستخدام في المستقبل.

و تود وفود الجماعة الكاريبية أيضاً اغتنام هذه الفرصة لتهنئة السيد ساتيا ناندا على إعادة انتخابه لمنصب الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار لفترة أربع سنوات أخرى في الانتخابات التي أجريت مؤخراً، وتمت تحت رئاسة ترينيداد وتوباغو لجمعية السلطة. ونتعهد له بمواصلة دعمنا الكامل له في تنفيذ مهامه.

إن المحكمة الدولية لقانون البحار، التي يوجد بين قضائها الـ ٢١ قاضيان من بلدان الجماعة الكاريبية - هما القاضي دوليفر نيلسون من غرينادا، وهو رئيسها الحالي، والقاضي انتوني لكي من ترينيداد وتوباغو - قد تناولت خلال السنوات الثماني الأخيرة عدداً من القضايا المتعلقة بالإفراج السريع عن السفن وطلبات لاتخاذ تدابير مؤقتة. ونرحب بإسهام المحكمة في تطوير فقه قانون البحار خلال السنوات القليلة من وجودها.

ولجنة حدود الجرف القاري، بالإضافة إلى وضع وتوحيد إجراءات تقديم الطلبات، عاجلت الطلب الأول المقدم إليها من الاتحاد الروسي وتلقت الآن طلبها الثاني، من البرازيل. وترحب وفود الجماعة الكاريبية باستعداد اللجنة لمساعدة الدول، بناء على طلب منها، على إعداد طلباتها، وترحب كذلك بالإجراءات الأخرى التي تقوم بها شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بهدف بناء القدرات بين

الماضية للصندوق الاستثماري لمساعدة الدول المشاركة في المؤتمر. وبناء عليه، نتطلع إلى عقد جلسات للمؤتمر في المستقبل وإلى تلقي المساعدة من الصندوق الاستثماري، بطلب من الدول المشاركة، بغية التعاقد على الخدمات الاستشارية اللازمة.

يلفت الأمين العام الانتباه إلى عدد من الإخفاقات من جانب الدول الأطراف خلال هذه السنوات العشر الماضية، وهي إعلان مناطق اقتصادية خالصة بحكم الأمر الواقع تحت مسميات أخرى مختلفة، ومن ثم التسبب في التشويش والريبة خاصة فيما يتعلق بحقوق والتزامات الدول الأخرى؛ وعدم المواءمة بين التشريعات الوطنية وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؛ وعدم الالتزام بالتقليد القديم المتمثل في الإبلاغ المنتظم من الدول الساحلية للأمم المتحدة عن تشريعاتها الجديدة المعنية بالمناطق البحرية؛ وعدم إيداع الخرائط التي تبين خطوط الأساس المستقيمة وخطوط الأساس الأرخيبيلية، وكذلك حدود البحر الإقليمي، والمناطق الاقتصادية الخالصة، والجرف القاري لدى الأمين العام، وذلك بموجب الاتفاقية.

لذلك تود وفود الجماعة الكاريبية أن تحت الدول الأطراف في الاتفاقية على ضمان أن تكون التدابير المتخذة في المجالات التي حددها الأمين العام متوائمة مع الاتفاقية وأن تبلغ المجتمع الدولي عن أية تطورات قانونية دولية كهذه من خلال إرسال أي معلومات من هذا القبيل إلى الأمين العام حتى ينشرها وفقاً لالتزاماته بوصفه الوديع.

ونود أن نؤكد مجدداً دعمنا المطلق للمؤسسات المنشأة بموجب الاتفاقية، وهي المحكمة الدولية لقانون البحار، والسلطة الدولية لقاع البحار، ولجنة حدود الجرف القاري. ونشيد بها على الطريقة البالغة الفعالية التي تؤدي بها مختلف المسؤوليات المناطة بها بموجب الاتفاقية منذ إنشائها. على

كما نود أن نشيد برئيسي عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار على إدارتهما الناجحة للاجتماع الخامس، الذي عُقد في وقت سابق من هذا العام. وفيما يتعلق بمسألة الاستخدامات الجديدة والمستدامة للمحيطات، ومن ضمنها المحافظة على التنوع البيولوجي لقاع البحار وإدارته في المناطق الخارجة عن السلطة القضائية الوطنية، التي نوقشت في الاجتماع الأخير، نعتقد أن المكاسب التي ستُحني من المناطق التي ينطبق عليها مبدأ الإرث المشترك للجنس البشري يجب أن تكون متاحة لكل البشرية وألا تقتصر على أصحاب المصالح التجارية الذين يسعون إلى استغلال التنوع البيولوجي الثري لتلك المناطق من أجل الربح.

وتود وفود الجماعة الكاريبية تسليط الضوء على ضرورة اتخاذ الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المختصة لكل التدابير اللازمة للتصدي للأخطار التي يتعرض لها التنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية البحرية الهشة، بما فيها الأخطار القائمة في المناطق الخارجة عن السلطة القضائية الوطنية التي تشكلها، من بين أمور أخرى، ممارسات الصيد المدمرة مثل استخدام شبك الأعماق الجرافة في أعالي البحار. ونتطلع إلى مناقشة الموضوعين المحددين في مشروع القرار في الاجتماع السادس للعملية التشاورية، ألا وهما "مصادم الأسماك وإسهامها في التنمية المستدامة"، و "الخطام البحري"، وكذلك استعراض المسائل التي نوقشت في الاجتماعات السابقة.

إننا نؤيد الاقتراح الوارد في مشروع القرار A/59/L.22 من أجل إنشاء فريق عامل غير رسمي مفتوح باب العضوية لدراسة المسائل المتعلقة بالمحافظة على التنوع البيولوجي البحري والاستخدام المستدام له في المناطق الخارجة عن السلطة القضائية الوطنية، ونتطلع إلى التقرير الموضوعي للأمين العام عن المسائل الهامة التي سينظر فيها

الدول الساحلية. فسوف يمكنها ذلك من أن تقدم، في الوقت الملائم، طلباتها المتعلقة بحدود الجرف القاري التي تتجاوز ٢٠٠ ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي.

وبعد عشر سنوات من بدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ما زالت هناك إجراءات إضافية مطلوبة من الدول لتحقيق النفاذ والمفعول الكاملين لأحكام الاتفاقية في تشريعاتها الوطنية. وقد يكون الوقت مناسباً لأن تنظر الحكومات في وضع سياسات بحرية وطنية شاملة تتضمن جميع جوانب شؤون المحيطات، بالإضافة إلى إقامة آليات وطنية يمكنها أن تضمن أوسع نطاق ممكن من التنسيق في جميع الأمور المتعلقة بالمحيطات على الصعيد الوطني ولكي تكون في وضع أفضل للتعاون مع الدول الأخرى.

وتلاحظ وفود الجماعة الكاريبية أيضاً حدوث تطور هام في الاجتماع الرابع عشر للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي عُقد في نيويورك في حزيران/يونيه هذا العام. فيلإ جانب معالجة الاجتماع للمسائل المالية والإدارية المتعلقة بالمحكمة الدولية لقانون البحار، تم الاتفاق على أن يتضمن جدول أعمال الاجتماع الخامس عشر للدول الأطراف بنداً جديداً يتعلق بتقرير الأمين العام وفقاً للمادة ٣١٩ من الاتفاقية. ورغم أن هناك محافل أخرى يجري فيها النظر في الأمور المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، فإننا نعتقد أن اجتماعات الدول الأطراف تمثل الحفل المنطقي لمناقشة المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية. ونعتقد أن إدراج ذلك البند في جدول الأعمال سيوسع نطاق عمل اجتماعات الدول الأطراف إلى خارج بؤرة تركيزه الحالي على الأمور الإدارية والميزانية. ونتطلع إلى استئناف الأمين العام تقديم تقريره وفقاً للالتزامه بموجب المادة ٣١٩.

في مستقبل البشرية. ولذلك، فإن الإدارة السليمة لبحار العالم ومحيطاته ومواردها، حية كانت أو غير حية، على أساس مستدام، تكتسي أهمية حيوية للرفاه الاقتصادي والاجتماعي لأجيال الحاضر والمستقبل. وبالتالي، فإننا نعتقد بوجوب أن تعالج جميع الدول كل المسائل المرتبطة بذلك بصورة شاملة ومتسقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسعدني أيما سعادة أن أرحب بالسيد جف ريغان، وزير مصائد الأسماك والمحيطات في كندا، وأن أدعوه إلى إلقاء بيان.

السيد ريغان (كندا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، يسرني أن أنضم إليكم في هذا اليوم الهام، الذي يوافق الذكرى السنوية العاشرة لدخول قانون البحار حيز النفاذ واعتماد مشروع القرار بشأن المحيطات وقانون البحار (A/59/L.22) ومشروع القرار بشأن استدامة مصائد الأسماك (A/59/L.23).

(واصل كلمته بالانكليزية)

عندما خاطب رئيس الوزراء الكندي بول مارتن هذه الهيئة في أيلول/سبتمبر، أبدى آراءه بشأن التغييرات التي تواجه الأمم المتحدة والإصلاحات التي يراها ضرورية لوضع إنسانيتنا المشتركة في مركز جدول أعمال الأمم المتحدة. وأكد أن علينا التزاماً جماعياً بأن نترك عالماً أفضل لأطفالنا، وفي هذا الصدد، فلن يتسنى تحقيق حلول دائمة إلا من خلال التعاون الدولي والمساعدة التقنية. وفضلاً عن ذلك، فقد أكد على حاجة العالم إلى انتهاز سياسة بشأن المحيطات من شأنها أن تسمح لنا بإعادة بناء أرصدتنا السمكية. وتحقيقاً لذلك الغرض، قال إنه يجب تنظيم الوصول إلى مصائد الأسماك بشكل أفضل في إطار القانون الدولي. وفي سياق تلك الملاحظات، أعتمد أننا جميعاً نوافق على أن اليوم هو يوم طيب بالنسبة للأمم المتحدة والمحيطات العالم.

الفريق العامل. وفيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية، ترحب وفود الجماعة الكاريبية بإنشاء شبكة المحيطات والمناطق الساحلية، وهي آلية جديدة مشتركة بين الوكالات للتنسيق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بالمحيطات والمسائل الساحلية.

وتود وفود الجماعة الكاريبية أن تؤكد مرة أخرى على الأهمية التي تعلقها على الآثار الأمنية والبيئية المترتبة على نقل المواد المشعة بجرأً وما يرتبط بذلك من عدم كفاية نظم المسؤولية والتعويض. ومع ذلك، فقد أحطنا علماً على النحو الواجب بالتطورات الأخيرة في هذا المجال في إطار المنظمة الدولية للطاقة الذرية، ووفود الجماعة الكاريبية تتطلع إلى نتائج عمل فريق الخبراء المعني بالمسؤولية النووية الدولية.

ونود أيضاً أن نسترعي الانتباه إلى مشروع القرار المعروض على الجمعية حالياً بشأن اعتماد نهج يحقق الإدارة المتكاملة لمنطقة البحر الكاريبي، مشيرين في هذا الصدد إلى ما تتصف به المنطقة من تنوع بيولوجي فريد ونظام إيكولوج هش للغاية، فضلاً عن قلقنا إزاء الاستخدام المفرط لمياهها في النقل البحري. ولذلك، فإننا نسعى إلى تعاون المجتمع الدولي في مساعدة الدول الكاريبية على اتخاذ التدابير الملائمة لصون وحماية هذا المورد الطبيعي الثمين الذي يكتسي أهمية حيوية لرفاه بلدان المنطقة.

وتعرب الوفود الكاريبية عن امتنانها لما تلمسه المنطقة من تعاون ومساعدة المجتمع الدولي والشركاء الثنائيين والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة البحرية الدولية. ونتطلع إلى استمرار التعاون معها لتحقيق أهدافنا المشتركة في هذا المجال.

إننا لا يمكن أن نقلل من أهمية البحار والمحيطات - آخر الحدود التي يمكن أن يلوذ بها الإنسان - ودورها الهام

إنني هنا اليوم لكي أتشاطر معكم آراء كندا فيما يتصل بمسؤوليتنا الجماعية عن معالجة أنشطة الصيد غير المسؤولة في أعالي البحار حتى يمكننا أن نوقف نهب موردنا العالمي. فمحيطات العالم ما برحت تطعمنا وتغذيها دائماً. ولكن تاريخنا في رد الجميل لم يكن على نفس المستوى من السخاء. ولم نكن قد بدأنا في إحداث الضرر الأكبر قبل الجزء الأخير من القرن العشرين. لقد أدرك العالم حجم الخطر، فمجرد امتلاكنا للتكنولوجيا التي تسمح لنا بصيد الأسماك بشكل أسرع وأكثر فعالية لا يعني أن لدينا الحكمة لاستخدام هذه التكنولوجيا على نحو سليم. وكان لسوء الإدارة الجماعية لمحيطاتنا آثاره الحتمية.

ورغم تكريس أفضل نوايا العالم وثلاثة عقود من الجهود الدولية، ما زالت أعداد الأسماك تتناقص بشكل مفرغ. ووفقاً لتقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فإن ما يزيد على ٧٠ في المائة من مصائد الأسماك في العالم قد نضبت أو توشك على النضوب. وهذا يزعجنا بشكل خاص عندما نعلم أنه، وفقاً لمعهد الموارد العالمية، فإن قرابة المليار من البشر، معظمهم في البلدان النامية، يعتمدون على الأسماك باعتبارها المصدر الرئيسي للبروتين الحيواني لديهم.

وسواء كنا نتكلم عن سمك القد في شمال الأطلسي، أو سمك التون الأنجل في المحيط الهادئ، أو سمك الهلبوت البرتغالي في المحيط الهندي، أو سمك بتاغونية ذي الأنياب في انتاركتيكا، ومع كل النوايا والمقاصد، فهناك إفراط شديد في استغلال العديد من الأنواع.

والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، مثلاً، يقدر أنه يمثل قرابة ٣٠ في المائة من كمية الصيد الإجمالية على مستوى العالم. ولا يمكن أن نغض الطرف عن دور الإعانات التي تقدم لصائدي الأسماك في الانخفاض

ويسعدنا أن أحكام مشروع القرار بشأن استدامة مصائد الأسماك تسلم بضرورة مكافحة الممارسات المدمرة لصيد الأسماك في المياه الدولية حيثما توجد نظم إيكولوجية حساسة. ولا بد من معالجة تلك الممارسات على الصعيدين العالمي والإقليمي، من خلال الإدارة الدولية الفعالة لمصائد الأسماك.

ومشروع القرار هذا يسلط الضوء بشكل عام على الممارسات الكندية في مياهنا المحلية. ففي المناطق التي تُعرف بوجود نظم إيكولوجية بحرية شديدة الحساسية فيها، كما توجد شواهد علمية على أن ممارسات الصيد تنطوي على آثار معاكسة على الأجل الطويل، تتخذ خطوات مستهدفة لتخفيف تلك الآثار من خلال تطبيق إجراءات متنوعة للإدارة. وقد يشمل ذلك إدخال تعديلات على المعدات، وإغلاق مناطق أو إنشاء مناطق بحرية محمية حيثما يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات طويلة الأجل.

ويتمثل موقف كندا في أنه ليس هناك غمط معدات بعينه يكون هداماً في الأساس، وأن الأمر رهين بكيفية الاستخدام. وبحكم خبرتنا، فإننا نعرف أن كل أنماط المعدات يمكن أن تكون لها آثار معاكسة، ولذلك، علينا أن نعمل معاً من أجل وضع الحلول. والمشاورات بشأن ممارسات الإدارة كانت، وستظل، جزءاً لا يتجزأ من عملية صنع القرار في كندا. ولا بد أن يكون أصحاب المصلحة جزءاً من الحل إن كنا نتوخى الفعالية.

ونرحب كذلك بالمقرر الوارد في مشروع القرار بشأن المحيطات وقانون البحار (A/59/L.22) بإنشاء فريق عامل مخصص لدراسة المسائل المتعلقة بالمحافظة على التنوع البيولوجي البحري فيما وراء مناطق الولاية الوطنية واستخدامه بطريقة مستدامة. ونعتقد أن هذا الفريق العامل سيتمكن من معالجة مسائل من قبيل ممارسات الصيد المدمرة.

وعلى الصعيد المحلي، نتخذ الإجراءات على أساس الأدلة العلمية والدروس الصعبة التي تعلمناها.

لقد بدأنا في تحويل أنظمتنا لإدارة مصائد الأسماك. ولكن مصائد الأسماك مجرد جزء من الصورة الأوسع للنظم الإيكولوجية للمحيطات. وصلاتنا بالمحيطات واسعة والآثار المترتبة على أعمالنا هناك متنوعة. وللمساعدة في فهم أوجه قصورنا والتغلب عليها أنشأت كندا خطة عمل خاصة بالمحيطات. وهدف هذه الخطة إعادة إنعاش أنشطتنا ومبادراتنا بوضع عمليات صنع القرار على أساس علمي سليم، وبالتركيز أولاً وقبل كل شيء على سلامة النظم الإيكولوجية البحرية، وباستخدام التكنولوجيات الجديدة للمحيطات بشكل حكيم لوقف ممارساتنا المدمرة.

ولكن في الحقيقة أنه، مهما بذلنا من جهود في إطار ولاياتنا الوطنية، ستكون هذه الجهود عقيمة ما لم تصاحبها إجراءات تعاونية على الصعيدين الإقليمي والعالمي ومع وجود الإرادة السياسية اللازمة. إن الأنظمة الإيكولوجية لا تعرف حدوداً إدارية. ونحن بصفتنا مديريين مسؤولين ينبغي أن نضع جانباً القيود الخاصة بالولاية وندير المحيطات ومواردها على أنها ملك للجميع، ونحن جميعاً مسؤولون عن ذلك.

لقد قامت حكومة كندا مؤخراً باستثمارات كبيرة في تنفيذ استراتيجية جديدة لمعالجة مشكلة الإفراط في صيد الأسماك. وينصب تركيزنا المباشر والملح على منطقة غراند بانكس بنيوفوندلاند ولابرادور حيث أن أنواع الأسماك التي تخضع حالياً أنشطتها صيدها للحظر، بسبب الإفراط في الصيد، أصبحت مواجهة بالانقراض التجاري في خلال خمس سنوات. ولقد التزمنا بتخصيص ما يزيد على ٤٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتوسيع أنظمتنا للرصد والمراقبة والإشراف لهذه المنطقة التي تديرها حالياً

المستمر في أرصدة الكثير من الأنواع التجارية. ومن الجلي، أنه لا بد من إلغاء البرامج الحكومية التي تشجع على تجاوز طاقة الصيد والصيد المفرط. وفيما تعمل البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية صوب هذا الهدف الآن، من الأهمية بمكان إلغاء الحوافز الاقتصادية التي تشجع على الصيد المفرط.

وكندا دولة بحرية يحدها ثلاثة محيطات، ولديها أطول خط ساحلي في العالم. لذلك، فليس في الأمر أي مفاجأة عندما أقول إن مصائد الأسماك لدينا ما فتئت تشكل جزءاً أساسياً من الحياة والتقاليد في كندا، ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً. والكثير من مجتمعاتنا قد تأسس على ثراء هذا المورد.

ولعدة قرون، ظلت مصائد سمك القد أساسية بالنسبة لاقتصاد وثقافة آلاف المجتمعات ومصدراً لقوت عشرات الآلاف من أبناء نيوفوندلاند ولابرادور. وتردي أرصدة سمك القد خلال التسعينات كان من أكثر النقاط مأساوية في تاريخ هاتين المقاطعتين، ولسائر كندا. واليوم، فإن الكثير جداً من الكنديين يرون أسباب عيشهم في خطر أكبر. ونحن نتفهم نفاذ صبرهم إزاء ما يرونه افتقاراً إلى العمل الدولي، مما أدى إلى الكثير من الإحباط فيما يتعلق بمصائد سمك القد. وإن ضرورة القيام بعمل فعلي والتوصل إلى نتائج ملموسة بشأن المواضيع المتصلة بالمحافظة على المحيطات في كندا - ولا سيما النظم الإيكولوجية في جرفنا القاري فيما يتجاوز ٢٠٠ ميل - لم تكن يوماً أعظم أهمية مما هي عليه الآن.

والحقيقة المؤسفة أن هناك شيئاً ما لا يعمل على ما يرام، وأننا جميعاً شركاء في المسؤولية وينبغي أن نفعل شيئاً حياله، كل منا في حدود مناطق ولاياتنا الوطنية ومعاً على الجهتين الإقليمية والعالمية.

وسوف تشرع كندا في هذا الجهد بعقد مؤتمر دولي حول إدارة مصائد الأسماك في أعالي البحار في الفترة من ١ إلى ٥ أيار/مايو ٢٠٠٥ في سان جونز نيوفونلاند ولابرادور. وسوف يناقش المؤتمر العملية الدولية القائمة لإدارة مصائد الأسماك والمجالات التي يحتمل أن توجد فيها ثغرات ومعوقات تعرقل تنفيذها. وسوف ينصب تركيزه الأساسي على اتفاق الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية. ويسعدني أن أدعو الدول التي تمارس صيد الأسماك في العالم إلى حضور مؤتمر سان جونز. لأننا بحاجة إلى أن نتحرك معا من الأقوال إلى الأفعال.

إننا نرى أن مؤتمر سان جونز سوف يشرع في إنشاء عملية تسفر عن معايير عالمية لوضع نظام فعال للرصد، بما في ذلك فرض جزاءات متسقة في حالة عدم الامتثال. ومن الواضح أن غرضنا من كل ذلك هو إنعاش وتشغيل مصائد الأسماك المستدامة والملائمة للبيئة في جميع أنحاء العالم. وهذا أمر هام جدا. ويتعين علينا، بطريقة ما، أن نضع صيغة لمعايير قياسية يمكن أن تقودنا إلى النجاح المستمر. وإلا كانت جميع الاتفاقات التي نتوصل إليها مجرد حبر على ورق.

ربما يمكننا أن نبدأ بطرح بعض الأسئلة على أنفسنا. هل نتقيد دائما بالتزاماتنا وتعهداتنا الدولية؟ هل يمكننا سد الثغرات الموجودة بالآليات القائمة أم أنه يلزم الحصول على آليات جديدة؟ هل لدينا المعرفة العلمية اللازمة لإعلام صانعي القرار بسبل إدارة موارد المحيطات ونظمها الإيكولوجية؟ هل لدينا النظم السليمة لتبادل المعلومات فيما بين الدول والمنظمات الإقليمية؟

إن الرد على هذه الأسئلة يمكن أن يساعدنا على وضع بعض المعايير القياسية التي نشدها.

وفي النهاية إن التقدم الحقيقي يعني الاضطلاع باختيارات صعبة. وهذا يتطلب شجاعة سياسية. إنني أقر

منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي وإيجاد سبل تعاونية لمواجهة عدم الامتثال والإفراط في الصيد بالعمل الوثيق مع شركائنا في منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي. وقد أدت هذه الجهود إلى تحقيق نتائج إيجابية حتى الآن. ونشاهد بعض التحسينات بالرغم من أن التحديات الهامة لا تزال باقية. وتدخلنا الثنائي، ولا سيما من جانب رئيس الوزراء مارتين، قد أبرز مدى عالمية مسألة الإفراط في الصيد، ومدى أهمية الدعم المقدم لإيجاد حل عالمي لهذه المشكلة.

لقد وضع المجتمع الدولي خلال الخمسة عشر عاما الماضية مجموعة من الأدوات والصكوك لمعالجة هذه المشكلة. واضطعت كندا بدور هام في تطوير بعضها من قبيل اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ولكن بينما كانت جهود الدبلوماسيين والمفاوضين في العالم مثمرة وكثيرة، فإننا نحن صانعي القرارات كنا ضعفاء في اتخاذ الإجراءات اللازمة وahan الآن وقت العمل، قبل أن يفوت الأوان.

لقد وافقت على المشاركة في فرقة العمل الوزارية المعنية بأعالي البحار المكونة من الزملاء ممثلي أستراليا وشيلي وناميبيا ونيوزيلندا برئاسة وزير البيئة بالمملكة المتحدة. وسوف تنظر فرقة العمل هذه في سبل محددة لكشف نشاط صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم ومكافحة هذا النشاط على الصعيد العالمي.

وعلى مسار تكميلي تشرع كندا في عملية دولية لمواجهة مشكلة الإفراط العالمي في صيد الأسماك. وقدّم رؤساء الدول والقادة دعمهم من أجل السير في هذا الاتجاه.

منجزات الاتفاقية خلال العقد الماضي، ولاستكشاف توجهاتها واحتمالاتها المستقبلية.

في البداية، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لمكتب الشؤون القانونية وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة له على التقارير الشاملة التي صدرت بخصوص هذه الدورة. وتستعرض هذه التقارير التطورات التي حدثت في العقد الماضي وتحدد ما تحقق من منجزات وما ووجه من تحديات أساسية في تنفيذ الاتفاقية. ويحدو وفد بلدي الأمل في أن نركز جهودنا في العقد القادم على مواجهة التحديات الضخمة التي تقف في سبيل التنفيذ.

لقد سميت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عن حق بدستور البحار. فهي المصدر الأساسي للقانون الدولي الذي يحكم شؤون المحيطات. ويوجد في الوقت الراهن ١٤٥ دولة طرفا في الاتفاقية، ومبادئها قابلة للتطبيق عالميا. وقد حققت المؤسسات الرئيسية الثلاث التي أنشئت بموجب الاتفاقية تقدما كبيرا، كل واحدة في مجالها.

فلمحة حدود الجرف القاري لا تزال تضطلع بدور هام في مساعدة الدول على إعداد طلباتها فيما يتعلق بالحدود الخارجية للجرف القاري. والقواعد المنقحة للنظام الأساسي، التي اعتمدت في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، تبسّط الإجراءات بالنسبة للدول التي ترغب في إعداد طلباتها. ومع ذلك فإن تنفيذ المادة ٧٦ من الاتفاقية لا يزال يمثل تحديا كبيرا للكثير من الدول. ويحدونا الأمل في أن يساعد استمرار تركيز اللجنة على المساعدة التقنية وبناء القدرات للدول في مجال إعداد طلباتها على التعجيل بعملية تقديم تلك الطلبات. ونحث على تخصيص الموارد المناسبة لتلك المهام الحيوية التي تضطلع بها اللجنة للمساعدة على تنويع البرامج وزيادة نشر الخبرات إلى أقصى حد، ولا سيما في الدول الساحلية النامية.

بالطبيعة المعقدة لهذه المهمة. فالمصالح المتضاربة تزداد حدة بسبب مستويات الازدهار غير المتساوية بين الأمم، وبسبب التكنولوجيا التي تفوق القدرات، والشواغل البيئية والسياسية الدولية. ويبدو أن القائمة لا تنتهي. ولكنها ينبغي ألا تعوقنا.

وكندا لن تكون متغطرة بحيث تلقي باللوم على الآخرين. إننا جميعا، في حالات الإحباط أو الشعور بالغضب التي تنتابنا، غالبا ما نريد أن نلقي باللوم على الآخرين. ومن الأفضل أن ننظر إلى أنفسنا في المرآة.

إن لدينا الوسائل، وأعتقد أن لدينا أيضا الإرادة، للقيام بالعمل الصحيح، من أجل أطفالنا وأحفادنا. ومن الواضح أنه بالقرارات التي نتخذها اليوم وبالعامل المستمر للهيئات الدولية نكون قد بدأنا في تجميع قطع اللغز.

ويكمن التحدي الآن في حل هذا اللغز، حتى تعج محيطاتنا مرة أخرى بالحياة.

وإن فشلنا في ذلك فسوف تتناقص جميعا، وليس فقط في فقد الموارد الغذائية الحيوية. إننا سوف تتناقص أيضا أخلاقيا ومعنويا وروحيا بسبل لا يمكن حصرها الآن. ومَن منا يرغب في أن يُسجَل اسمه في كتب التاريخ بوصفه فردا من جيل عرف ما يكفي لكي يعمل وعرف ما يجب عمله ولكنه فشل برغم كل ذلك.

إنني ما زلت متفائلا. وأعتقد أن لدينا من الوسائل ما يمكننا من النهوض والرقى، حتى يقول أحفادنا، في السنين المقبلة إن الجنس البشري قد تعلّم من أخطاء الماضي، وانتشلنا من حافة الكارثة، وإن محيطاتنا تدب فيها الحياة بالفعل مرة أخرى.

السيد أمايو (كينيا) (تكلم بالانكليزية): تمر اليوم عشر سنوات على بدء سريان اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وتتيح لنا هذه الذكرى فرصة مناسبة لإمعان النظر في

توفير الدعم المناسب من الميزانية للمحكمة الدولية لقانون البحار من أجل تيسير تشغيلها وفعاليتها بشكل سلس.

في عام ٢٠٠٢ دعت الجمعية، بناء على توصية العملية الاستشارية غير الرسمية المفتوحة العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، إلى النظر في سبل تحسين القدرة على درء المخاطر التي تواجه التنوع البيولوجي البحري. وكرر التأكيد على ذلك في القرار ٢٤٠/٥٨، الذي حثّ على حماية النظم الإيكولوجية البحرية والتنوع البيولوجي البحري في المناطق الموجودة خارج حدود الولاية الوطنية. ثم عززت ذلك خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، المعقود في كوالالمبور في شباط/فبراير من هذا العام. وإن من البديهي أن هناك حاجة ملحة إلى زيادة التركيز على الحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه بشكل مستدام في المناطق البحرية الموجودة خارج حدود الولاية الوطنية. إذ يشكل ذلك التنوع البيولوجي احتياطيا كبيرا من الموارد والكائنات العضوية ذات القيمة الاقتصادية والعلمية والبيئية الكبيرة. ولا بد من إيجاد توازن بين الحاجة إلى الاستغلال الاقتصادي للموارد والحاجة إلى الحفاظ عليها.

ولذلك فإننا نحث على إنشاء فريق عامل لفحص النظم القائمة في هذا المجال، والنظر في وسائل الحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة.

إن حماية البيئة البحرية والساحلية ذات أهمية حاسمة بالنسبة لكينيا. فعلى الصعيد الوطني يجري الاضطلاع باستعراض شامل لقوانيننا البحرية لتعزيز تدابير الحماية ولضمان التنسيق مع الصكوك الدولية والإقليمية. وعلى الصعيد الإقليمي تشارك كينيا في عدد من المبادرات، بما في ذلك برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة

وقد أنشأت حكومة كينيا لجنة تقنية مشتركة بين الوزارات للنظر في تعيين حدود المناطق البحرية لكينيا. وتشمل المسائل التي تنظر فيها تلك اللجنة مراجعة الخرائط والرسوم البحرية المودعة لدى الأمم المتحدة قبل اعتماد اتفاقية قانون البحار، ووسائل تعيين المناطق البحرية ومراجعة خطوط الأساس. وتنظر اللجنة أيضا في إجراء تنقيح شامل للقوانين البحرية في كينيا والقوانين الأخرى المتصلة باستكشاف واستغلال الموارد المعدنية والطبيعية داخل مناطقها البحرية لضمان الامتثال لاتفاقية قانون البحار.

واستعراض عمل السلطة الدولية لقاع البحار خلال العقد الماضي يظهر تقدما كبيرا في إدارة وتنظيم الأنشطة في قاع البحار الدولية الموجودة خارج حدود الولاية الوطنية. وقد اعتمدت السلطة إطارا تنظيميا للتنقيب عن العقيدات المؤلفة من عدة معادن واستغلالها، ويجري العمل على وضع نظم مماثلة لإدارة الموارد الأخرى الموجودة في قاع البحار. ونشجع السلطة الدولية لقاع البحار على مواصلة التعاون مع الخبراء التقنيين والعلميين والمؤسسات التقنية والعلمية لضمان نشر البحوث العلمية البحرية على نطاق واسع.

ونلاحظ مع الارتياح أن السلطة الدولية لقاع البحار، في إعدادها لنظام للضوابط بالنسبة للموارد الموجودة في المنطقة، تولي الاهتمام الواجب لحماية البيئة البحرية وتنوعها البيولوجي الغني والحفاظ عليهما، وكذلك لضرورة ضمان التوزيع المتوازن للمنافع المستمدة من موارد قاع البحار العميقة.

وتضطلع المحكمة الدولية لقانون البحار بدور هام في التسوية السلمية للمنازعات الناشئة عن تطبيق وتفسير الاتفاقية. وتوفر مجموعة السوابق القضائية المنبثقة عن المحكمة الإرشاد المفيد للدول في إدارة المنازعات البحرية. ونحث على

إن العملية التشاورية المفتوحة العضوية بشأن المحيطات وقانون البحار قد أثبتت أنها مفيدة تماما كمحفل شامل لتبادل الآراء حول شؤون البحار. وقد مكن الموضوع الرئيسي لهذا العام "الاستخدامات المستدامة الجديدة للمحيطات، بما في ذلك حفظ وإدارة التنوع البيولوجي لقاع البحار في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية"، المشاركين من التركيز على هذا الموضوع الشائك والحساس. ونحن نحث على توجيه المزيد من العناية إلى هذا الموضوع في المداولات اللاحقة.

ومع أن بعض المكاسب قد تحققت في مجال تنفيذ اتفاقية قانون البحار والاتفاقات المتصلة بها، فإن تنفيذها الكامل ما زال بعيد المنال. وهذا هو التحدي الذي نواجهه ونحن نحتفل بالذكرى العاشرة. وهناك حاجة إلى إعادة النظر في تدابير وآليات التنفيذ الوطنية لضمان التنفيذ على نحو أفضل. وقد يستدعي ذلك مراجعة سياساتنا وإجراءاتنا التشريعية الداخلية. وجدير بالذكر في هذا المجال أن النقص في القدرات هو العقبة الرئيسية لدى العديد من البلدان النامية. وقد أكدت قرارات الجمعية المتتالية على الحاجة إلى بناء القدرات في البلدان النامية. ولاحظنا، مع التقدير، أن الأمم المتحدة وضعت آلية متكاملة تتألف من طائفة واسعة من الخدمات الاستشارية والصناديق الائتمانية وبرامج التدريب والمساعدة الفنية من أجل تلبية هذه الحاجة.

السيد غوميز روبليدو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): إن هذا اليوم يعطي سببا للاحتفال في الأمم المتحدة. فإحياء الذكرى العاشرة لبدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار يخلق جوا من الاحتفال في هذه القاعة. وتعرف اتفاقية قانون البحار أيضا لدى الكثيرين بدستور المحيطات.

للبيئة والأنشطة التي يُضطلع بها تحت رعاية اتفاقية نيروبي لحماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة شرق أفريقيا. ونرحب بنتيجة الاجتماع العالمي الخامس للبحار الإقليمية، المعقود في نيروبي في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، والذي توج بوضع التوجيهات الاستراتيجية للبحار الإقليمية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧. ونرحب كذلك بقيام مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية نيروبي بالبدء في تموز/يوليه هذا العام في مشروع لمواجهة الآثار الضارة للأنشطة البرية في منطقة غرب المحيط الهندي.

إن لاتفاق الأرصاد السمكية لعام ١٩٩٥ أهمية حاسمة في إقامة نظام عالمي مستدام لمصائد الأسماك. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، انضمت كينيا إلى ذلك الاتفاق، وتلتزم بتنفيذه بالكامل. ونحث الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاق على أن تنظر في التصديق عليه والانضمام إليه لضمان بذل الجهود المتناسقة والتعاونية في إدارة مصائد الأسماك. ومن خلال الالتزام بذلك الاتفاق وغيره من اتفاقات مصائد الأسماك الإقليمية والعالمية ذات الصلة يمكننا أن نحقق هدفنا المشترك في إحداث توازن بين الحاجة إلى احتواء الآثار الضارة لصيد السمك على النظم الإيكولوجية البحرية والحاجة إلى الحفاظ على صيد السمك كنشاط اقتصادي قابل للبقاء.

إن المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك تضطلع بدور هام في تنفيذ اتفاق الأرصاد السمكية لعام ١٩٩٥. ونحن نحث على زيادة الدعم والتمويل لتلك المنظمات من أجل تعزيز فعاليتها. وينبغي أن تركز المبادرات في هذا الصدد على بناء القدرات للبلدان النامية بغية تمكينها من الاستفادة القصوى من إمكاناتها الاقتصادية في قطاعات مصائد الأسماك، بينما تكفل، في نفس الوقت، استدامة النظم الإيكولوجية البحرية والتنوع البيولوجي البحري وحفظهما.

(A/59/L.22)، ولذلك تود المكسيك أن تشكر جميع الوفود التي شاركت في المفاوضات المتعلقة بمشروع القرار هذا. فقد ساهمت جميعا بدون استثناء في تحقيق هذا الإنجاز.

وقد لاحظت المكسيك أنه، كما حدث في السنوات السابقة، أصبحت القرارات في هذا الشأن مرشدا للعمل في حماية البيئة البحرية وحفظها. ونظرا للتدهور التدريجي الذي يصيب البيئة البحرية، ينبغي لنا العمل بصورة عاجلة لحمايتها، وفي هذا الصدد، ترحب المكسيك بالإشارة الواردة في مشروع القرار الإجراءات الموجهة إلى حماية الشعب المرجانية.

والمكسيك مقتنعة أيضا بأن هناك علاقة وثيقة بين حماية النظم الإيكولوجية الضعيفة وسلامة الملاحة. ولذلك من المهم أن تكون لدينا خرائط ملاحية دقيقة لتقليل احتمال وقوع حوادث النقل البحري وعواقبها على حياة الإنسان والبيئة البحرية بشكل عام. ونحن نحث المؤسسات المالية الدولية ومجتمع المانحين على مضاعفة الجهود لتعزيز التدريب في البلدان النامية في مجال رسم الخرائط الملاحية وخدمات المسح الهيدروغرافي.

وندرک أن جزءا كبيرا من التدهور البيئي في المناطق البحرية والساحلية ناجم عن الأنشطة البرية. وبالتالي نحث العملية التشاورية في اجتماعها السادس على تدارس هذا الموضوع بغية تعزيز التطبيق الشامل لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية. كما نحثها على إيلاء أهمية أكبر للعلاقة بين المياه العذبة، والمنطقة الساحلية، والموارد البحرية، في تنفيذ الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وتوافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية.

وأحد المواضيع ذات الأولوية لدى المكسيك يتمثل في التعاون الإقليمي للإدارة العامة لشؤون المحيطات، وبخاصة

وخلال الفترة الماضية تمكنا من التعرف على الأهمية الأساسية للاتفاقية في صون وتعزيز السلم والأمن الدوليين، وكذلك في الإدارة المستدامة لشؤون المحيطات والبحار. ومما لا شك فيه أنها حققت الاستقرار والثقة والنظام في استخدام وإدارة المساحة الشاسعة للمحيطات.

وإذ أتمت الاتفاقية عقدها الأول منذ بدء نفاذها، فقد أثبتت أنها أحد أقوى النجاحات ذات البصيرة التي حققتها هذه المنظمة. واليوم زادت قوة إطارها القانوني وساهمت في تعزيز حيوية قانون البحار. وإننا على اقتناع بأن الاتفاقية ستظل توفر المعايير الرئيسية التي تتطور حولها جميع الأحداث والأنشطة المتعلقة بالبحار والمحيطات.

كما أن أبحاث العلوم البحرية تعد من أكثر القطاعات نشاطا في الوقت الحاضر. والدرجة العالية من الرقي التي بلغت اكتشافات المحيطات أدت، من بين أمور أخرى، إلى تسهيل الجمع السريع للبيانات العلمية وتطبيقها في مجال الابتكار التكنولوجي، وبهذه الطريقة ضاعفنا حجم الاكتشافات الجديدة.

ويتضح ذلك بشكل أكثر جلاء عندما يتعلق الأمر بالمعرفة التي حصلنا عليها عن التنوع البيولوجي في أعماق المحيطات. ومع أن إنجازات علمية كبيرة قد تحققت في هذا المجال، فإننا نشعر أن المجتمع الدولي لا يملك حتى الآن الرؤية الكاملة للعلاقة المتبادلة بين النواحي المتعددة الاختصاصات في مجال الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، سواء في أعالي البحار أو في قاعها.

ولهذا السبب يود وفدي التعبير عن سروره العظيم بإنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية غير الرسمي المعني بدراسة المسائل المتصلة بالحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المنطقة الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ويمثل ذلك أحد أهم جوانب مشروع القرار

القرارات المبادئ العامة للقانون الدولي من حيث علاقتها بالبيئة. وبشكل مماثل، وفي ضوء هشاشة الأنظمة الإيكولوجية لأعماق البحار، ينبغي أيضا أن ننظر في إمكانية أن ندرج في مشاريع القرارات المسؤولية القانونية التامة عن الأضرار التي تلحق ببيئة المنطقة. كما يجب ألا تغيب عن أذهاننا حقيقة أن المادة ٣٠٤ من الاتفاقية هي حكم عام لا يمنع التطوير المستمر لمعايير المسؤولية في القانون الدولي.

والجمال الآخر الذي يتسم فيه تعزيز القدرات والتعاون مع البلدان النامية بالأهمية يتعلق بتطبيق المادة ٧٦ من الاتفاقية على تعيين الحدود الخارجية للجرف القاري. ونعتقد أنه بدون مثل هذا التدريب سيكون من المستحيل عمليا لعدد كبير من البلدان أن تستكمل تقديم عروضها إلى اللجنة بشأن حدود الجرف القاري بحلول عام ٢٠٠٩. وينبغي إيلاء ذلك الجانب اهتماما عاجلا إذا أردنا حقاً لهذه البلدان أن تتمكن من تقديم عروضها إلى اللجنة في الوقت المناسب.

وفي هذا الصدد، نشجع الأمين العام على تعزيز دورات التدريب التحضيرية مع الإقضاء بالخطوط المقترحة من لجنة حدود الجرف القاري. كما نشعر بالأهمية الخاصة لأن تستكمل شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار دليل التدريب لمساعدة الدول على إعداد عروضها.

ونشكر أيضا الأمين العام على العمل الذي قام به في إعداد التقارير المختلفة قيد النظر. وتطلع إلى تلقي تقريره بموجب المادة ٣١٩ من الاتفاقية. وفي ذلك الصدد، ندعو الأمين العام إلى إيلاء اهتمام متزايد للتسوية السلمية للمنازعات في تقريره الرئيسي عن المحيطات وقانون البحار. وينبغي أيضا التشديد على الإسهامات الكبيرة للمحكمة الدولية لقانون البحار ومحكمة العدل الدولية.

في التنفيذ الفعال لاتفاقية قانون البحار. ومن المهم بشكل خاص إعداد البيانات الجغرافية وتعيين الحدود البحرية. ونحن على اقتناع بأن المبادرات الإقليمية، مثل حلقة العمل المتعلقة بتعيين الحدود البحرية لموظفي منظمة دول شرق الكاريبي، تشكل وسيلة مفيدة لتوفير المساعدة الفنية اللازمة لدول الكاريبي في هذا الشأن. وتستمر المكسيك في التزامها بهذه المبادرة، وقد قدمت مؤخرا تبرعها للمرة الثالثة لصندوق مساعدة المؤتمر الذي أنشأناه لهدف محدد، هو تيسير المساعدات الفنية للبلدان في المفاوضات المتصلة بتعيين الحدود البحرية. ونود أن نشكر إدارة شؤون المحيطات وقانون البحار على الدعم القيم الذي قدمته للمؤتمر في هذا الشأن.

وتود المكسيك أن تعبر عن تأييدها لعمل السلطة الدولية لقاع البحار، ونشكر الأمين العام، السيد ساتيا ناندا وجميع الموظفين تحت إدارته. إننا نولي أهمية كبيرة لعمل السلطة في جمع وتحليل ونشر البيانات العلمية، وكذلك على قيامها بتنسيق الأبحاث العلمية البحرية عملا بالمادة ١٤٣ من الاتفاقية.

وفي هذا السياق نرحب بعقد حلقة العمل المتعلقة بإنشاء خطوط الأساس البيئية للمقاولين في المستقبل، الذين يشتركون في استكشاف عقيدات الكبريتيد المتعددة المعادن والكتل الغنية بالكوبالت، التي عقدت مؤخرا في كينغستون، على الرغم من ظروف المناخ الصعبة التي أحاطت بها.

ونحن مقتنعون بضرورة الاستمرار في دعم صندوق التبرعات لتسديد نفقات مشاركة المتخصصين من البلدان النامية في اجتماعات اللجنة القانونية والتقنية ولجنة التمويل.

وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في المناقشات المعنية بتنظيم التنقيب عن الكبريتيدات المتعددة المعادن والقشرات الكوبلتيية واستكشافها في المنطقة، نعتقد المكسيك أنه ينبغي مواصلة العمل ضمن إطار السلطة لضمان أن تعكس مشاريع

الحفاظ على البيئة البحرية وحمايتها هما مسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي ككل. وفي هذا الإطار، نحني الجهد الملحوظ الذي تقوم به السلطة الدولية لقاع البحار والمجهودات التي يضطلع بها الأمين العام للمنظمة.

ونود هنا الإشارة إلى أن الدراسات الحالية تؤكد على أنه بالرغم من تزايد منتجات مصائد الأسماك فإن الطلب المستقبلي على الأسماك لن يجد موارد كافية لمواجهته في ظل عدم وجود إدارة أفضل لموارد البحار والمحيطات. وتزداد أهمية هذه الملاحظة في ضوء أن النظام القانوني الحالي لن يتمكن من حماية الموارد السمكية ضد الاستغلال، الذي سيفوق القدرة الطبيعية على التجديد، خاصة في ظل عدم وجود رغبة ووجود تردد وتقاعس من بعض الدول في احترام القواعد الخاصة بالصيد من الناحية الكمية ومن ناحية أساليب الصيد. ومن هذا المنطلق فإننا ندعو تلك الدول إلى احترام اتفاقية الأرصاد السمكية لعام ١٩٩٥، وكذلك مدونة السلوك الخاصة بالصيد المسؤول، بالإضافة إلى صياغة قواعد خاصة بالاتجار بمنتجات البحر بشكل مسؤول لتكمل الاتفاقية والمدونة.

ويهمنا هنا الإشارة إلى أن الاتفاقية قد أولت اهتماما خاصا لهذه المسألة، حيث نصت في المادة ١٩٢ منها على الإشارة إلى التزام عام ينصب على حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، مع التركيز في الفقرة (٥) من المادة ١٩٤ على الحفاظ على الأنظمة البيئية الخاصة والنادرة.

أود هنا أيضا إضفاء مزيد من التركيز على ما تضمنته الوثيقة A/59/62 بشأن مسألة الاستكشافات البحرية وعلاقتها وتأثيرها على البيئة، إذ نود هنا التأكيد على انطباق النظام القانوني الذي أنشأته الاتفاقية في مسائل البحث العلمي على هذه المجالات.

وفي ذلك الصدد، نشكر أيضا السيد فلاديمير غوليتسين، مدير شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، وفريقه على العمل الممتاز الذي يقومون به للتشجيع على تنفيذ الاتفاقية.

السيد سامي (مصر): أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى السيد الأمين العام على تقاريره بشأن بند "المحيطات وقانون البحار"، الذي يعكس أهمية الدور الذي يقوم به الأمين العام، وخاصة مسؤولياته النابعة عن الاتفاقية فيما يتعلق بإدارة شؤون المحيطات وقانون البحار، وتقديم التقارير السنوية الشاملة وكذلك التقارير الخاصة.

لا شك أن التقارير التي نناقشها اليوم تكتسب أهمية خاصة، لا سيما فيما يتعلق بتناول النظام القانوني الذي أنشأته الاتفاقية التي تعد واحدة من أهم الاتفاقيات القانونية الدولية، والتي كان لدخولها حيز النفاذ في عام ١٩٩٤، منذ عشر سنوات، أثر كبير في دعم النظام القانوني الذي أرسنه وعُمل به حتى قبل الانتهاء من إقرار مشروعها النهائي في عام ١٩٨٢. ولعل أهم دليل على ما يوليه المجتمع الدولي من أهمية للاتفاقية هو العدد المتزايد للدول المنضمة إليها كل عام، حتى أصبح عدد أعضائها حوالي ١٥٤ عضوا حتى الآن. وهو الأمر الذي يدعونا إلى حث بقية أعضاء المجتمع الدولي على الانضمام إلى هذه الاتفاقية الهامة.

وقد شاركت مصر بهمة في الجهود التي أدت إلى هيكلة المؤسسات الرئيسية الثلاث التي أنشأتها الاتفاقية، وهي السلطة الدولية لقاع البحار، ولجنة حدود الجرف القاري، والمحكمة الدولية لقانون البحار. وهو ما يدعونا إلى مطالبة المجتمع الدولي بالشروع في وضع النظام القانوني الذي أرسنه الاتفاقية موضع التنفيذ من خلال تطبيق أحكامها على المستوى الوطني للدول. وهنا نؤكد على ضرورة الانتباه إلى أهمية الحفاظ على موارد المحيطات الخاصة في ظل إيماننا بأن

الاستجابة لاهتمامات وتطلعات المجتمع الدولي بأكمله. وقد أنجز ذلك أخيراً من خلال حل توافقي عملي في مختلف مجالات شؤون المحيطات. وإن اتفاق التنفيذ المتعلق بقضايا معينة تخص شؤون المحيطات، الذي أبرم في مرحلة لاحقة، قد عكس بوضوح نهجاً يستهدف ضمان مشاركة واسعة من الدول في الاتفاقية. كما وضعت ترتيبات إضافية بشأن الأرصد السميكية الكثيرة الارتحال والأرصد السميكية المشتركة بهدف تعزيز إجراءات الإدارة والحفظ فيما يتعلق بأنشطة مصائد الأسماك في أعالي البحار.

وقد برزت الآن عدة قضايا جديدة تتعلق بشؤون المحيطات، كما يبين ذلك تقرير الأمين العام. فقد أتاح التكنولوجيات الجديدة فرصاً جديدة للدول لاستغلال الموارد البحرية التي لم تكن متوقعة عند اعتماد الاتفاقية. ولهذا تدعو الحاجة إلى المزيد من التفصيل لضمان الاستدامة. ونشهد حالياً أنواعاً جديدة من استكشاف الموارد الحية الموجودة في قاع البحار في المناطق التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية وتعود بمنافع اقتصادية. وعلى الرغم من قلة المعلومات المتوفرة في هذا الصدد حالياً، يبينها التقرير إلى إمكانية تأثير هذه الأنشطة على التنوع البيولوجي. ولهذا فإن التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي هو إدارة تلك الموارد بشكل سليم لضمان اقتسام تلك المنافع بين كل الدول، وخصوصاً النامية منها.

وتجدر الإشارة إلى أن تقرير الأمين العام ينص على أن الإطار القانوني للاتفاقية هو بمثابة مرجع ويمكن تطبيقه على القضايا المتعلقة بحفظ وإدارة التنوع البيولوجي في قاع البحار في المناطق التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية. وإزاء خلفية الاحتفال بالذكرى العاشرة لدخول الاتفاقية حيز النفاذ، سيكون من الحكمة أن نأمل في إظهار الدول التزامها الوطيد بضمان معالجة القضايا الجديدة المتعلقة بالمحيطات بإنصاف، مع أخذ مصالح الدول النامية في الاعتبار.

وفيما يتعلق بتدهور حالة البيئة البحرية، فبالرغم من الجهود المبذولة على المستويات الوطنية والنجاحات التي تحققت في بعض المناطق، فإننا نأسف على استمرار تدهور حالة المحيطات على المستوى العام. وأود هنا أن أحيطكم علماً بأن مصر قد قامت من جانبها باتخاذ عدة إجراءات هامة لحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، مثل إصدار عدد من القوانين والقرارات الخاصة بحماية البيئة والإعلان عن بعض المناطق البحرية كمحميات طبيعية، خاصة في المناطق ذات التوازنات البيئية الحساسة في مناطق البحر الأحمر وسيناء.

السيد سيناغا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهني الأمين العام بتقريره الشامل حول قانون البحار وأن أهني أيضاً شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بمساهمتها في دعم عمل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

وقد انقضى أكثر من عقد من الزمن منذ بدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢. وكما يبين التقرير، إن ١٤٥ بلداً أصبحت الآن أطرافاً في الاتفاقية المذكورة. ولم تحظ أية اتفاقية أخرى بهذا القدر من المشاركة الواسعة في المجتمع الدولي مثلما حظيت هذه الاتفاقية. وهي تشكل خطوة هامة اتخذها المجتمع الدولي في سبيل تنظيم شؤون المحيطات لمصلحة البشرية بأكملها. وهذه الاتفاقية تدون ممارسات الدول في سياق مطالبها المتعلقة بأجزاء البحار الملاصقة لمناطقها الساحلية وتقدم أطراً قانونية جديدة بشأن الأنشطة ذات الصلة بالمحيطات التي تتجاوز الولايات الوطنية، مما يجعلها دستور بحار حقيقي.

وإذا نظرنا إلى الماضي، يمكن أن نرى أن عملية التفاوض الطويلة التي سبقت اعتماد الاتفاقية عكست أهمية معالجة القضايا الحساسة المتعلقة بإدارة المحيطات، وذلك بغية

وتخطط إندونيسيا علماً أيضاً بالجهود الدولية الرامية إلى وضع ضوابط أكثر صرامة في مكافحة الأعمال الإرهابية في عرض البحار وقمعها. وإن الغرض من تنقيح وتعديل الأنظمة والاتفاقيات التي اعتمدها المنظمة البحرية الدولية كاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية وبروتوكولها لعام ١٩٩٨ والمدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المرفئية، هو تحقيق تلك الغاية.

أما بشأن تضمين أحكام اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية وبروتوكولها فيما يتعلق بالصعود إلى ظهر السفن في أعالي البحار، ترى إندونيسيا أنه يجب أن يتوافق هذا المسعى مع القانون الدولي بغية تجنب فرض قيود غير ضرورية على حرية الملاحة. وفي هذا الصدد، يجب احترام مبدأ الولاية القانونية لدولة العلم.

وبينما نقر بأهمية محاربة الأعمال الإرهابية، بكل أشكالها ومظاهرها، ينبغي ألا ننسى أهمية تدعيم سيادة القانون الدولي. ولن يتسنى للدول أن تحارب الإرهاب بفعالية إلا عن طريق الجهود المشتركة المتعددة الأطراف.

إما فيما يتعلق بقضية تعزيز الأمن البحري، فإن إندونيسيا تنفذ المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المرفئية، وبحلول تموز/يوليه ٢٠٠٤، استوفت عدة موانئ في إندونيسيا شروط تلك المدونة. كما كثفت إندونيسيا أنشطة الدوريات المشتركة في مضيق ملقا، مع ماليزيا وسنغافورة. وقد نجح هذا التعاون في خفض عدد الحوادث المبلغ عنها. غير أن ماليزيا تود أن تعرب عن قلقها بخصوص نظام الإبلاغ عن القرصنة وعمليات السلب المسلح الموجهة ضد السفن التي يستخدمها المكتب البحري الدولي.

وكما يفيد تقرير الأمين العام، تقع أغلب الهجمات على نطاق العالم، بينما تكون السفن راسية أو في فترة الراحة. ولا تشكل إندونيسيا استثناء في هذا الصدد. وقد

ويشارك وفد بلدي في الرأي الذي مفاده أن بناء القدرات عنصر أساسي لتمكين الدول النامية من الاضطلاع بدور أكثر نشاطاً في الجهود المشتركة الرامية إلى إدارة وحفظ الموارد البحرية. وتولي إندونيسيا، شأنها شأن أغلب الدول النامية، أهمية خاصة لضرورة تعزيز التعاون بين الدول، عبر تبادل المعلومات لأغراض بناء القدرات، في جملة أمور أخرى. كما تبدو أهمية نقل التكنولوجيا البحرية ذات الصلة. وبهذا التعاون سيتسنى للجهود الرامية إلى تعزيز البحث العلمي البحري التي تبذلها الدول الساحلية بغية حفظ الموارد البحرية أن تؤتي أكلها.

كما أن المساعدة التقنية التي تقدمها المؤسسات الدولية وثيقة الصلة بالموضوع وذات أهمية، وخصوصاً فيما يتعلق بإعداد التقارير المقدمة إلى لجنة حدود الجرف القاري. وبالنظر إلى الجوانب الفنية المعقدة لتنفيذ المادة ٧٦ من الاتفاقية، ستمكن هذه المساعدة الدول النامية، مثل إندونيسيا، من الوفاء بالموعد النهائي المقترح من اللجنة. وإذا ما أوفت الدول بالموعد، فإن ذلك من شأنه الإسراع بعمل اللجنة لإصدار توصيات في هذا الشأن.

ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أننا شهدنا كذلك خلال هذه السنة، في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تنفيذ إجراءات إدارة الحفظ بشأن الأرصد السميكية الكثيرة الارتحال والأرصد السميكية المشتركة المترتبة على اتفاق الأرصد السميكية لعام ١٩٩٥. وسيكون بدء سريان اتفاقية حفظ وإدارة الأرصد السميكية الكثيرة الارتحال في غرب ووسط المحيط الهادئ في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ اختباراً لفعالية إدارة الحفظ التي أدخلها اتفاق الأرصد السميكية، قبل استعراضه المزمع في عام ٢٠٠٦. ولذلك، يرى وفدي أنه ينبغي توجيه الاستعراض نحو تحسين إجراءات الحفظ والإدارة بموجب الاتفاق، وأنه ينبغي ألا يعيق المشاركة الواسعة من جانب الدول المهتمة بالانضمام إلى الاتفاق.

والشامل المتعلق بالبحار والمحيطات (A/59/62 و Add.1). كما أشكر شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على تفانيها من أجل نجاح عملها.

إننا نعالج بند جدول الأعمال المعنون "المحيطات وقانون البحار"، في نفس اليوم الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية العاشرة لدخول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وهي نص له تأثير تاريخي، حيز النفاذ. لقد قدمت الاتفاقية إسهاما لا جدال فيه في تدوين القانون الدولي للبحار وتشكل معلما بارزا في تأسيس الإطار القانوني العالمي لإدارة مختلف المناطق البحرية ومواردها الحية وغير الحية.

ونغتني هذه الفرصة لنسجل بارتياح فعالية وعمل المؤسسات التي أقيمت بمقتضى الاتفاقية، وخاصة المحكمة الدولية لقانون البحار والسلطة الدولية لقاع البحار ولجنة حدود الجرف القاري.

تؤكد مشاريع القرارات ومناقشة اليوم بشأن تقرير الأمين العام اهتمام الجمعية العامة الوثيق بالقضايا المتصلة بالمحيطات وقانون البحار. وينبع هذا من سياق يتسم بشكل ملحوظ بالمشاوف المرتبطة بالتداعيات الخطيرة التي ستواجه الأجيال المقبلة جراء استمرار تدهور النظم البيئية البحرية وجراء الإفراط في استغلال الموارد البيولوجية البحرية.

وكما انعكس ذلك في نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، هناك وعي متزايد بأهمية المحيطات والبحار بالنسبة للنظام البيئي البري. فهي تضطلع بدور حاسم في ضمان الأمن الغذائي، وخاصة في البلدان النامية، وفي الحفاظ على الازدهار الاقتصادي وفي المساهمة في رفاهية الأجيال الحالية والمقبلة.

إن حماية البيئة البحرية ومواردها السمكية والحفاظ عليها يشكّلان مصدر قلق مستمر لتونس، وهي البلد الساحلي النامي الذي تجاور مياهه الإقليمية أعالي البحار.

جرى الإبلاغ عن أن أغلب حوادث السلب المسلح ضد هذه السفن وقعت بينما كانت راسية في الموانئ، ولهذا فإنها لا توافق التعريف القانوني للقرصنة. غير أن هذا لا يعني أن إندونيسيا تتسامح مع هذه الأعمال الإجرامية في مياهها الإقليمية كما أننا لن نترك مقتري هذه الأعمال الإجرامية يفلتون من العقاب. وإندونيسيا واعية تمام الوعي بأن هذه الحالة تحدث صورة سلبية عن الحالة البحرية في أرخبيلنا، وإننا ملتزمون بمكافحة هذه الأعمال الإجرامية. غير أن الجمع بين عمليتين إجراميتين مختلفتين في ترتيب واحد لأغراض إحصائية لا يفضي إلا إلى تحريف بيان الوقائع، حيث تنطبق نظم قانونية مختلفة على أعمال القرصنة وأعمال السلب المسلح الموجهة ضد السفن. وتريد إندونيسيا أن يظل ذلك التمييز قائما، وفقا للقانون الدولي.

ومن المستحسن كذلك استعراض نظام تقديم التقارير، لأن الأعمال الإجرامية تختلف بشكل كبير في طبيعتها. وبما أن تقرير المكتب البحري الدولي لا يعكس الوضع الحقيقي في الميدان، فإنه يمكن أن يفضي، في النهاية، إلى استنتاج أن الإبقاء على هذا النهج لن يسفر إلا عن معاملة جائرة للدول المتأثرة، حيث يتعين عليها تحمّل تكاليف أعلى للنقل البحري.

وعلى ضوء ما سبقت الإشارة إليه، تدرك إندونيسيا إدراكا تاما أهمية استمرار جهود المجتمع الدولي لإيجاد نهج بناء ومتوازن لمعالجة مختلف القضايا المتعلقة بشؤون المحيطات. وتبعا لذلك، فإنه مصدر سرور متميز لوفد بلادي أن ينضم إلى مقدمي مشروع القرار A/59/L.22. وإننا لنأمل بصدق أن تؤيد كل الدول الأعضاء مشروع القرار.

السيد حشاني (تونس) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أغتنم هذه الفرصة للتعبير عن امتناني للأمين العام على العمل المتميز الذي قام به في صياغة تقريره المفصل

بارتياح الحل التوافقي المتضمن في مشروع القرار المعروض علينا، A/59/L.22، الذي يقوم على إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية غير رسمي لديه تفويض بدراسة القضايا المتصلة بالحفاظ على التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية واستعمالها المستدام.

السيد سين (الهند) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد بلدي بهذه الفرصة للمشاركة في النقاش بشأن هذا البند خلال الذكرى السنوية العاشرة لدخول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٢ حيز النفاذ. ونشكر الأمين العام على تقاريره الشاملة بشأن القضايا المتعلقة بقانون البحار وشؤون المحيطات.

تحدد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الإطار القانوني الذي يجب أن تمارس داخله كل الأنشطة في المحيطات والبحار. وتبعا لذلك، لا حاجة إلى زيادة التأكيد على ضرورة قبوله على نطاق عالمي، ونحن نرحب بالزيادة المطردة في عدد الدول الأطراف في الاتفاقية.

وإنه لمن دواعي الارتياح العميق أن كل المؤسسات الفرعية المنشأة بموجب الاتفاقية، أي السلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار ولجنة حدود الجرف القاري، أحرزت خلال السنة الماضية تقدما ملحوظا في ميدان نشاط كل منها. وتعمل الهند على نحو وثيق مع جميع تلك المؤسسات. لقد قمنا باستثمارات كبرى في مجال استكشاف المعادن في قاع البحار العميقة. وما زلنا نتكبد نفقات كبيرة من أجل جمع البيانات كمستثمر أولي، وكمتعاقدا حاليا.

تنظر السلطة الدولية لقاع البحار حاليا في صياغة نظام قانوني للتنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات والقشور الغنية بالكوبالت واستكشافها. ونحن نقدر دور السلطة في الحفاظ على التنوع البيولوجي في المنطقة، وخاصة

والمواقع أن حيوانات ونباتات البحر الأبيض المتوسط، وهو بحر شبه مغلق، مهددة في الواقع على نحو متزايد بالتلوث من المصادر البرية والمرتبطة بالشحن البحري.

وللجمعية العامة دور أساسي في حماية الموارد البحرية واستعمالها بشكل مستدام؛ بعبارة أخرى، يقع عليها دور توجيه ورصد وتنسيق البرامج التي وضعتها الهيئات والمؤسسات المتخصصة. وفي هذا الصدد، يمثل الإطار القانوني العام الذي توفره الاتفاقية لحماية البيئة البحرية والحفاظ على موارد المحيطات إنجازا أساسيا يجب أن يلهم كل العمل الدولي في هذا المجال.

والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة، مثل اتفاقية برشلونة لسنة ١٩٧٥ وبرتوكولاتها المعدلة، تنمّي على وجه الخصوص جانب المناطق المحمية الخاصة. والبند ٢١ من جدول الأعمال، وبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، والأعمال المختلفة التي تقوم بها المنظمات الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، كلها تشكّل نقاطا مرجعية فيما يتعلق بحماية البيئة البحرية والحفاظ على موارد المحيطات.

والاتفاقية بوضعها نظاما لاستغلال الموارد البحرية يتجاوز الولاية الوطنية ينص على قسمة عادلة للموارد، قد عكست التطلع إلى وجود نظام اقتصادي عالمي منصف وعادل لإدارة مجال المحيطات. إن مفهوم الميراث العالمي المشترك الذي تحمله يبلور كل آمال الدول النامية في عالم يقوم على السلام والعدل والتضامن والتقدم للجميع.

ولهذا السبب، في الوقت الذي تدرك فيه تونس الأسباب المشار إليها لإعادة النظر في بعض أوجه النظام كما حددها الاتفاقية - أي مواءمة الاتفاقية مع الحقائق الاقتصادية والسياسية - فإنها تشدد على اهتمام الدول النامية بالحفاظ على روح الاتفاقية. وفي هذا الصدد، نسجل

واسمحوا لي أن أضيف في هذا السياق، أنه بروح التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبالقدر الملائم والعملي، ستكون الهند على استعداد لمشاطرة الآخرين استخدام وسائلها التكنولوجية في شتى الميادين من جمع البيانات عن المحيطات إلى قدرات مكافحة الانجراف والطاقة المغمورة.

لقد عملت المحكمة الدولية لقانون البحار بنشاط كهيئة قضائية مستقلة، أنشئت عملاً بالاتفاقية للحكم في النزاعات الناجمة عن تفسير الاتفاقية أو تطبيقها. وحكمت في بعض القضايا المتعلقة بسلسلة واسعة من المسائل، مثل حرية الملاحة والاستخدامات البحرية الأخرى القانونية دولياً، وإنفاذ القوانين الجمركية، وتزويد السفن بالوقود في عرض البحر، وحق المطاردة الحثيثة، والاستخدام المستدام للأرصدة السمكية وحفظها، والتدابير المؤقتة والمسائل المتعلقة باستصلاح الأراضي. وتتمتع المحكمة بسمعة ممتازة من حيث نزاهة واستقامة عملها.

وقد استمر المجتمع الدولي خلال العام المنصرم في التركيز على المسائل المتصلة بالملاحة البحرية، كحفظ وإدارة الموارد البحرية الحية، وحفظ وإدارة التنوع البيولوجي في قاع البحار في المناطق الخارجة عن نطاق الولاية الوطنية.

وفيما يتعلق بالملاحة البحرية نود أن نعبر عن القلق الشديد إزاء ازدياد البلاغات عن حوادث القرصنة والسطو المسلح ضد السفن، والتي ارتفع عددها إلى ٣٠٤١ حادثاً في الفترة من ١٩٨٤ إلى نهاية آذار/مارس ٢٠٠٣. وما يستدعي الانتباه الوثيق تورط جماعات من الميليشيات المسلحة في اختطاف طواقم من ملاحى السفن في بعض المناطق الضعيفة سياسياً. ووقعت حوادث القرصنة في بعض المناطق الجغرافية المضطربة، ليس في البحر المفتوح بل في المياه الإقليمية بينما كانت السفن تدخل المرسى أو راسية.

صياغتها للقواعد والأنظمة والإجراءات لضمان الحماية الفعلية للبيئة البحرية وحماية الموارد الطبيعية للمنطقة والحفاظ عليها ومنع تدمير نباتاتها وحيواناتها بسبب الآثار المضرة التي يمكن أن تنشأ عن الأنشطة في المنطقة.

خلال الدورة الماضية للسلطة الدولية لقاع البحار، انتخبت الهند عضواً بالجلس في المجموعة بـ ممثلة الدول التي قامت بأكبر استثمار في التعدين في قاع البحار. ونهتئ السفير ساتيا نانندان على إعادة انتخابه أميناً عاماً للسلطة لولاية أخرى مدتها أربع سنوات.

انتهت لجنة حدود الجرف القاري، خلال دورتها الثالثة عشرة، من صياغة مجموعة من القواعد الإجرائية المنقحة واعتمدها على أساس التجربة العملية التي اكتسبتها اللجنة من خلال تلقي ودراسة أولى تقاريرها. ونحن نرحب بمجموعة القواعد الإجرائية المنقحة. وتعكف اللجنة حالياً على دراسة التقرير الثاني الذي قدمته البرازيل في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤.

ونفهم أن عدداً من البلدان أوضحت أنها ستقدم طلباتها في الفترة ما بين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨. والبلدان النامية التي بصدد تقديم طلباتها إلى اللجنة قد تحتاج، في بعض الحالات، إلى المساعدة على تعزيز قدراتها. وفي هذا الصدد، يمكن للدول التي لديها خبرة في مجال ترسيم خطوط الحد الخارجي للجرف القاري تقديم هذا التعاون عن طريق توفير المساعدة للبلدان النامية.

وتملك الهند الخبرة اللازمة لتقدير الجرف القاري ورسم خرائطه، وهي مستعدة للتعاون مع البلدان النامية في مجال التدريب في هذا الميدان. وفي هذا السياق، نرحب بمبادرة شعبة شؤون المحيطات بنشر الدليل التدريبي لمساعدة الدول في الحصول على المعلومات والمهارات اللازمة لإعداد طلباتها المتعلقة بخطوط الحد الخارجي للجرف القاري.

٩٨ في المائة من الأنواع البحرية المعروفة تعيش في البيئات القاعية وأن الأنواع التي تعيش في البيئات القاعية يفوق عددها مجموع الأنواع التي تعيش في البيئات الأخرى مجتمعة. والتجمعات البيولوجية المتواجدة خارج نطاق الولاية الوطنية في قاع البحار، كالهضاب البحرية، ومرجان الأعماق، والمنافس الحرارية، وغيرها من المعالم، التي تتضمن الرشح البارد، والتنوعات، وبيئات الرواسب الطرية، كالسهول السحيقة، والخنادر والأخاديد المغمورة، قد صنفت جميعها باعتبارها حساسة للصيد والأبحاث العلمية البحرية، بما في ذلك التنقيب البيولوجي.

إن اكتشاف تجمعات قاع البحار قد أتاح الفرص للتنقيب عن الكائنات العضوية التي تقوم بالتمثيل الكيميائي، والتي تتميز بتركيب جزيئي يمكنها من العيش في مياه تفوق حرارتها ١٠٠ درجة مئوية، وتحت درجات ضغط عالية للغاية (كائنات محبة للظروف القاسية). وبسبب الطبيعة القوية لهذه الأنواع يمكن، مثلا، لأنزيماتها أن تتعرض لظروف قاسية ودرجات حرارة عالية. وتستخدم الكائنات المحبة للظروف القاسية في عدد من العمليات الصناعية التي تتراوح بين الأجسام الدهنية المستخدمة لإيصال الأدوية، ومستحضرات التجميل، ومعالجة النفايات، وعلم الأحياء الجزيئي، والعمليات المتصلة بالأغذية والزراعة. ويبدو أن هذه الكائنات العضوية التي تتكون في الطبيعة ستزداد استخداماتها التجارية في المستقبل القريب.

إن آثار الأبحاث العلمية وأعمال التنقيب على هذه النظم الإيكولوجية الهشة، التي تؤدي إلى فقدان موطنها وموتها، تتطلب أن تنظم بطريقة تضمن استدامة الموارد البيولوجية، بما في ذلك التقاسم العادل للفوائد فيما بين البشرية بأسرها، وذلك وفقا للمبادئ العامة لاتفاقية قانون البحار واتفاقية التنوع البيولوجي.

لقد تم تحديد التعاون الإقليمي في المناطق المحفوفة بالمخاطر كتدبير هام لمكافحة الجرائم المرتكبة في البحار. وتشارك الهند مع ١٥ دولة أخرى في الجهود التي ابتدتها اليابان في المنطقة من أجل إبرام اتفاق تعاون إقليمي ضد القرصنة. كما أن الأسطول الهندي يؤدي دورا مفيدا ومثمرا في مكافحة أعمال القرصنة في البحار المحاذية للهند.

إن انتشار صيد الأسماك غير القانوني وغير المنظم وغير المبلغ عنه تسبب مشاكل كبيرة تؤثر على مصائد السمك، وخاصة في البلدان النامية، وقد تترتب عليه نتائج سلبية بعيدة المدى بالنسبة لإدارة المصائد المستدامة في الأجل الطويل. ومن المقلق أيضا أن الصيد المفرط يستمر انتهاكا لنظم الحفظ الإقليمية النافذة، وأن الدول لا تقوم بالوفاء بالتزاماتها لمعالجة الشكاوى المرفوعة من السفن التي ترفع علمها ومن مواطنيها.

وقد أشير إلى القدرات الزائدة كعامل أساسي في صيد السمك غير القانوني أو المنظم أو المبلغ عنه والصيد المفرط بشكل عام. ولذلك جرى التركيز على ضرورة خفض القدرة، حيثما توجد قدرة زائدة، وعلى الحاجة إلى زيادة قدرة البلدان النامية على تحقيق مصائد الأسماك المستدامة، سواء في إطار الولاية الوطنية أو في أعالي البحار. وفي هذا السياق، نتفق مع توصية منظمة الأغذية والزراعة في استشارتها الفنية بالاستمرار في استخدام الأموال المخصصة لمساعدة الدول النامية في جمع وتقييم البيانات الشاملة عن الصيد غير القانوني أو المنظم أو المبلغ عنه.

لقد ظل حفظ النظم الإيكولوجية البحرية ومناطق التنوع البيولوجي الحساسة في المناطق الخارجة عن نطاق الولاية الوطنية محور تركُّز الاهتمام مؤخرا في الهيئات الفرعية المنشأة عملا بالاتفاقية، وأيضا في مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. وتفيد التقديرات الحالية أن ما يقارب

ولذا، فإن اتفاقية قانون البحار توفر لنا الإطار القانوني لكل مداولاتنا بشأن المحيطات وقانون البحار. ونرحب بالمصادقة عليها اليوم من قبل جارتنا الدانمرك، ونحث الدول التي لم تصادق عليها حتى الآن أن تفعل ذلك لكي تبلغ هدفها النهائي وهو المشاركة العالمية.

ومن الضروري تنفيذ الاتفاقية بشكل كامل والمحافظة على مصداقيتها. فلا ينبغي أن تناقش من جديد المسائل التي تمت تسويتها في مؤتمر قانون البحار. وفي هذا السياق، ينبغي أن يؤخذ في الحسبان أن نتائج المؤتمر تعتبر مجموعة متكاملة، وقد فازت بعض الدول بما تريده في بعض المجالات ولكنها تنازلت في نواح أخرى.

ويسعدنا في هذه المناسبة أن نلاحظ أن المؤسسات الثلاث التي أنشئت عملاً بالاتفاقية تعمل بشكل جيد. وقد أصدرت المحكمة الدولية لقانون البحار حتى الآن أحكاماً بشأن عدد من النزاعات في هذا الميدان. والسلطة الدولية لقاع البحار تستعد بشكل فعال لاستغلال الموارد المعدنية في منطقة قاع البحار الدولية في المستقبل. وقد بدأت لجنة تعيين حدود الجرف القاري نظرها في أولى العروض المقدمة لها بشأن تعيين الحدود الخارجية للجرف القاري إلى ما وراء ٢٠٠ ميل بحري، كما أن عدداً من الدول الساحلية، بما فيها أيسلندا، قد أعلنت أنها تعزم تقديم عروض خلال السنوات القليلة القادمة. ولا بد من تمكين هذه اللجنة من الاضطلاع بالمهام المناطة بها بموجب الاتفاقية، على أن يراعى، بالأخص، توقع أن العروض الجديدة سوف تتطلب عقد اجتماعات متوازنة لعدد من اللجان الفرعية للنظر في تلك العروض.

وكما يسلم مشروع القرار الجامع، من المهم أن تتبادل الدول الآراء فيما بينها بغية زيادة فهم المسائل الناشئة عن تطبيق المادة ٧٦ من الاتفاقية، بما ييسر تقديم الدول وخاصة الدول النامية، لعروضها إلى اللجنة. ولهذا الغرض،

وفي هذا الشأن نود أن نعرب عن تأييدنا لإنشاء الفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية المتوخى في مشروع القرار المتعلق بالمحيطات وقانون البحار (A/59/L.22) من أجل دراسة المسائل المتعلقة بالحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي في المنطقة الخارجة عن نطاق الولاية الوطنية.

السيد هانيسون (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أحيي الأمانة العامة، وبخاصة الموظفين المقتدرين في شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، وعلى رأسها المدير الجديد، السيد فلاديمير غوليتسين، على التقرير الشامل عن المحيطات وقانون البحار (A/59/62)، والتقرير المتعلق بمصائد السمك المستدامة (A/59/298). واسمحوا لي أيضاً أن أشيد بالطريقة المهنية التي أبداهها المنسقون، السيد ماركوس دي ألميدا (البرازيل)، والسيدة جينيفر مكايغر (نيوزيلندا)، والسيدة هالي كليهلر (الولايات المتحدة)، في توجيه المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار الجامع (A/59/L.22) ومشروع القرار المتعلق بمصائد الأسماك (A/59/L.23). وقد كانت المشاورات في هذا العام صعبة بشكل خاص، ونود أن نشكر جميع المشاركين على إسهاماتهم البناءة.

ومن المناسب بكل تأكيد اليوم، في هذه الذكرى العاشرة لبدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، أن نحيي ذكرى الاتفاقية التي تمثل أحد أهم الإنجازات التي حققتها الأمم المتحدة في تاريخها. فهي المعاهدة الشاملة الأولى والوحيدة في ميدان قانون البحار. وهي تتضمن أحكاماً مدونة للقانون العرفي، وفي نفس الوقت عدداً من التعديلات التي تغطي جميع الاستخدامات، ليس في البحار والمحيطات فحسب، بل أيضاً في فضائها الفوقي وفي قاع البحار وجوف تربتها التحتية.

للأغذية والزراعة إلى ترتيب بشأن إدارة صندوق المساعدة. ويسعدني أن أبلغ الجمعية بقرار حكومة بلادي الإسهام بمبلغ ٥٠.٠٠٠ دولار في هذا الصندوق.

وترى حكومة أيسلندا أنه ينبغي للجمعية العامة أن تركز على مسائل بعينها ذات آثار عالمية المدى، وليس على المسائل التي تدخل في نطاق الحقوق السيادية للدول أو تكون من مسؤولية المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. وينبغي للجمعية العامة أن تعالج المسائل ذات الطابع العالمي والتي لا يمكن أن تحل إلا من خلال التعاون العالمي. ولذلك، ينبغي أن نعالج مسألة التلوث البحري، الذي لا يعرف حدوداً ومن ثم لا بد من مواجهته بإجراءات عالمية. وعلينا أيضاً أن نعالج الحاجة إلى تهيئة معاملة منصفة لقطاع مصائد الأسماك بما يشجع المصائد المستدامة على مستوى العالم، بما في ذلك الحاجة إلى إلغاء الإعانات التي تقدم للمصائد. وثمة أمثلة أخرى يمكن تبنيها. فحفظ الموارد البحرية الحية واستغلالها على نحو مستدام هو، من جهة أخرى، مسألة محلية وإقليمية. وبالتالي، لا يمكننا أن نقبل فتح الباب أمام التدخل عالمياً في كل كبيرة وصغيرة من شؤون مصائد الأسماك، التي تدخل في إطار الحقوق السيادية للدول أو مسؤولية المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك.

وفي هذا الصدد، نعرب عن ارتياحنا لنتائج المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرارين الجامع والخاص بمصائد الأسماك فيما يتعلق بالممارسات المدمرة التي تنطوي على آثار معاكسة بالنسبة للتنوع البيولوجي البحري والنظم الإيكولوجية البحرية. وتسلم الفقرات ذات الصلة في مشروع القرارين بأن الدول المعنية أو المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، حسب الاقتضاء، هي صاحبة الشأن في تعديل تلك الممارسات المدمرة واتخاذ القرارات المتعلقة بأي تدابير إدارة مؤقتة أو طويلة الأجل. وكانت أيسلندا من بين الدول التي تمسكت بضرورة أن تطبق تلك الفقرات، من

استضاف كل من معهد قانون البحار في أيسلندا ومركز قانون البحار وسياساتها التابع لكلية القانون بجامعة فرجينيا في العام الماضي في ريكيافيك مؤتمراً بشأن الجوانب القانونية والعلمية لحدود الجرف القاري. ونشرت وقائع ذلك المؤتمر في كتاب، والمعهد الأيسلندي لقانون البحار بصدد توزيع نسخة من هذا الكتاب على كل البلدان النامية.

وفي هذا السياق، يسعدني أيضاً أن أحيط الجمعية العامة علماً بقرار حكومة أيسلندا الإسهام بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ دولار في الصندوق الاستئماني لغرض تيسير إعداد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، للعروض التي ستقدمها إلى اللجنة. وفضلاً عن ذلك، قررت حكومة بلادي الإسهام بمبلغ ٥٠.٠٠٠ دولار لصالح الصندوق الاستئماني لمساعدة أعضاء اللجنة من الدول النامية على المشاركة في اجتماعاتها.

إن اتفاق الأرصاد السمكية لعام ١٩٩٥ يكتسي أهمية فائقة، إذ أنه يعزز بشكل كبير إطار حفظ تلك الأرصاد وإدارتها من جانب المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. وأحكام هذا الاتفاق تعزز الأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من عدة جوانب، كما أن بعض الأحكام تمثل تطوراً للقانون الدولي في هذا المجال. ومع ذلك، فإن فعالية الاتفاق ترهن بالمصادقة عليه وتنفيذه على نطاق واسع، ونشجع الدول التي لم تصادق على هذا الاتفاق بعد أن تفعل ذلك.

وانطلاقاً من المبادرة المتخذة في أول جولتين من المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في هذا الاتفاق، قررت الجمعية العامة في العام الماضي، في قرارها ١٤/٥٨، أن تنشئ صندوقاً للمساعدة في إطار الجزء السابع من الاتفاق بغية مساعدة الدول النامية الأطراف على تنفيذ الاتفاق. وقد توصلت الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة

مشورة علمية إضافية وتقييم ما ينبغي إنفاذه من تدابير، بغية وضع إجراءات ملائمة للحفظ والإدارة موضع التنفيذ بحلول عام ٢٠٠٨. وقد أبدت تلك اللجنة التزامها باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الموائل الضعيفة، ومن المهم الاضطلاع بهذا العمل على أساس كل حالة على حدة، وعلى أساس علمي على النحو المشار إليه في مشروع القرار المتعلق بمصائد الأسماك.

وأيسلندا ترحب بتزايد الاهتمام بالمسائل المتعلقة بالمحيطات في العالم. وأود أن أبلغكم ببعض أحدث التطورات في هذا الصدد فيما يتعلق بمجلس المنطقة القطبية الشمالية، الذي تترأسه أيسلندا حالياً.

في الأسبوع الماضي، قام هذا المجلس بالتعاون مع اللجنة العلمية الدولية لمنطقة القطب الشمالي، بإطلاق عملية تقييم الأثر المناخي القطبي. والرسالة العلمية المستنبطة من هذا التقييم الشامل هي أن المناخ يتغير الآن عبر المنطقة القطبية الشمالية أسرع مما يتغير في أي مكان آخر في العالم. وتؤثر تلك التغيرات على البيئة والبشر في المنطقة القطبية الشمالية كما أن لها آثاراً على العالم بأسره. وأكثر من نصف المنطقة القطبية الشمالية عبارة عن محيط، ويولي تقييم آثار المناخ في منطقة القطب الشمالي اهتماماً خاصاً للمسائل الساحلية والبحرية.

ويتنبأ التقييم بأن ارتفاع درجة الحرارة سيتسبب في حدوث تغييرات في النظام الإيكولوجي في المحيط. ونتيجة لذلك فإن من المتوقع حدوث زيادة في الإنتاج في بعض أنواع الأسماك، بما في ذلك سمك الرنكة والقَد. وفي نفس الوقت من المتوقع أن تتجه أنواع أخرى من أسماك المياه الباردة والشديدات نحو الشمال، وقد تُضطر إلى التناقص. فضلاً عن ذلك، فإن ترقق الجليد البحري وذوبانه يجعلان الأمواج المتولدة عن الرياح الشديدة تتسبب في زيادة تآكل

حيث المبدأ، سواء في المناطق الواقعة داخل الولاية الوطنية أو تلك التي تتجاوزها. والأساس المنطقي لهذا الموقف، بالطبع، هو أن النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة الواقعة في المنطقة الاقتصادية الخالصة تتطلب نفس الحماية من الممارسات المدمرة التي تتطلبها النظم الواقعة في أعالي البحار.

وأيسلندا، شأنها شأن العديد من الدول الساحلية الأخرى، تطبق نظام المناطق المقيدة والمناطق المغلقة باعتبارها أداة من أدواتها لإدارة مصائد الأسماك لسنوات عديدة. وفي نطاق ولايتنا الوطنية، هناك عدة مجالات تغطي بمستويات مختلفة من الحماية، يوفر كثير منها حماية كاملة للموائل الضعيفة في قاع البحار. والمناطق المغلقة تخضع لمراجعة مستمرة. وفي الوقت الحالي، تقوم السلطات الأيسلندية بعملية مراجعة لغرض محدد هو إعادة تقييم الحماية المتاحة حالياً للموائل الضعيفة، بما في ذلك الشعاب المرجانية في المياه العميقة، واحتمال أن تكون في حاجة إلى حماية متزايدة. وهذه المراجعة وغيرها من التدابير المتخذة في هذا المجال تستند إلى تقرير جديد أعدته لجنة حكومية عن سياسة أيسلندا بشأن شؤون المحيطات. وتستهدف تلك السياسة صون صحة المحيط حول أيسلندا والحفاظة على تنوعه البيولوجي واستدامته في المستقبل، لكي يستمر في دعم رفاه الأمة وتعزيزه.

أما على الصعيد الإقليمي، فقد شاركت أيسلندا في الأسبوع الماضي تحديداً في وضع إجراءات مؤقتة لحماية الموائل الضعيفة في المياه العميقة الموجودة في أعالي البحار شمال المحيط الأطلسي. ووافقت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي على الحظر المؤقت لشبكات الصيد التي تجر على قاع البحار وللصيد بمعدات ثابتة في عدد من الجبال البحرية وقطاع من تلال ريكيانيس، جنوب أيسلندا، لفترة ثلاث سنوات. وخلال تلك الفترة المؤقتة، سوف تقيّم اللجنة عملها بشأن هذه المسألة، وستسعى للحصول على

إن ما قرره الجمعية العامة في قرارها ١٤١/٥٧ بإنشاء عملية منتظمة ترعاها الأمم المتحدة للإبلاغ العالمي عن حالة البيئة البحرية وتقييم هذه الحالة، بما في ذلك الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، يشكل اعترافاً بضرورة اتخاذ إجراء دولي لمنع ومكافحة التلوث البحري والتدهور الفيزيائي للبيئة البحرية. ولكي ننجح في هذه المهمة ينبغي أن نتبادل المعلومات والمشورة الموثوق بهما، ولا سيما فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تدهور البيئة البحرية. وينبغي لعملية التقييم المنتظمة أن توفر الأساس لصنع قرارات مسؤولة لتحسين الحالة.

وأثناء حلقة العمل الدولية عن العملية المنتظمة المعقودة بالاشتراك مع الاجتماع الخامس للعملية التشاورية غير الرسمية بشأن المحيطات وقانون البحار، اتضح أننا نحتاج إلى مزيد من الوقت لتحديد الأهداف الأساسية ونطاق العملية المنتظمة. وإن حكومة أيسلندا مستعدة لمواصلة العمل مع البلدان الأخرى المهتمة بالأمر للوفاء بولاية القرار ١٤١/٥٧ والبدء، في الوقت المناسب، في عملية منتظمة، مركزة وذات أولويات محددة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أدعو ممثل الولايات المتحدة إلى تقديم مشروع القرار A/59/L.23.

السيد سيف (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يشرف وفد بلدي أن يشارك في تقديم مشروع القرار A/59/L.22 المعنون "المحيطات وقانون البحار".

قبل أن أقدم مشروع القرار A/59/L.23 بشأن استدامة مصائد الأسماك، أود أن أدخل تصويبا فنيا على النص، كما تم الاتفاق عليه في المشاورات. في الفقرتين ٦٦ و ٦٧، بعد عبارة "بما في ذلك استخدام شباك الأعماق الجرافة"، ينبغي حذف الفاصلة.

الشواطئ الساحلية في المنطقة القطبية الشمالية. وتلك الآثار واضحة بالفعل، ومن المتوقع أن تتسبب في حدوث تغييرات أكبر خلال هذا القرن.

والتناقص المتوقع في الجليد البحري سيزيد كثيرا من فرص الوصول إلى الموارد الطبيعية في مياه المنطقة القطبية الشمالية، بما في ذلك النفط والغاز والأرصدة السمكية. ويمكننا أن نتوقع أن تثير زيادة تنمية المناطق البحرية في المنطقة القطبية الشمالية في السنوات القادمة التساؤلات بشأن السيادة الوطنية على الموارد وتزيد من الحاجة إلى وجود قواعد جديدة لحماية البيئة أكثر تكيفا مع الأوضاع الحالية.

وفي سياق الضغوط الإنمائية والمناخية المتزايدة على البيئة البحرية في المنطقة القطبية الشمالية، أود استعراض الانتباه الخاص إلى الخطة الاستراتيجية البحرية لمجلس المنطقة القطبية الشمالية، التي ستقدم إلى الاجتماع الوزاري الرابع لمجلس المنطقة القطبية الشمالية في الأسبوع القادم. وتقوم هذه الاستراتيجية على أساس نهج متكامل للنظم البيئية لتحقيق الإدارة المستدامة للمحيطات. ولدى البدء في هذه الاستراتيجية يساهم مجلس المنطقة القطبية الشمالية بشكل كبير في متابعة خطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

وتحدد الخطة الاستراتيجية البحرية للمنطقة القطبية الشمالية الرؤية والأهداف، بالإضافة إلى عدد من الأنشطة الاستراتيجية، للمساعدة على تحقيق التنمية المستدامة للبيئة البحرية للمنطقة القطبية الشمالية. وتتيح هذه الاستراتيجية فرصا عديدة. فهي ستساعدنا على مواجهة الأحوال القائمة، بما في ذلك التلوث، وتوفير وسيلة لمعالجة التحديات الجديدة والمستجدة. ومن الأمثلة المتاحة إمكانية فتح طرق بحرية في المنطقة القطبية الشمالية بسبب ذوبان الجليد البحري.

ويسرنا أيضا أن مشروع قرار مصائد الأسماك يتطرق بصراحة مرة أخرى إلى مسألة حفظ أسماك القرش وإدارتها. ومما يقلقنا أن أنواعا كثيرة من أسماك القرش ما زالت عرضة للاستغلال بسبب خصائصها البيولوجية الفريدة والافتقار إلى الإدارة الفعالة لهذه الأنواع. ومن المؤسف أن التقدم في تنفيذ خطة العمل الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة المتعلقة بحفظ أسماك القرش وإدارتها لعام ١٩٩٩ كان مخيبا للآمال. ونحن نشيد بالصياغة المتعلقة بأسماك القرش لتعزيز قرار العام الماضي. ونتطلع إلى مواصلة العمل مع جميع المهتمين من أجل تنفيذ الخطة في منظمة الأغذية والزراعة ومن خلال المنظمات الإقليمية ذات الصلة.

وإذ نتقل إلى مشروع القرار المتعلق بالمحيطات وقانون البحار، من المناسب أن نعتمد اليوم مشروع القرار هذا في مناسبة الذكرى العاشرة لبدء سريان اتفاقية قانون البحار. ومنذ ثلاث سنوات، وفي هذا الحفل، أعلنت عن دعم إدارة الرئيس بوش لتلك المعاهدة. والآن وبعد أن انتهت لجان مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة من جلسات الاستماع التي عقدتها، أصبح بوسع مجلس الشيوخ الموافقة على الانضمام إلى الاتفاقية. وتأمل إدارة الرئيس بوش في أن يتم هذا على وجه السرعة لكي تنضم الولايات المتحدة إلى الـ ١٤٥ دولة طرفا في الاتفاقية.

إننا نؤيد جهود المجتمع الدولي من أجل التنفيذ الكامل لأحكام الاتفاقية وما يتصل بها من اتفاقات. وسيؤدي ذلك إلى بلوغ الهدف المتمثل في تأسيس نظام قانوني يعزز الحرية في البحار، والاستخدامات السلمية للمحيطات، والاستغلال المنصف والفعال لمواردها، وحفظ مواردها الحية، ودراسة البيئة البحرية وحمايتها وحفظها.

إن الجزء الأهم في مشروع قرار هذا العام بشأن المحيطات (A/59/L.22) يتعلق بإنشاء فريق عامل لدراسة

يشرفني أن أقدم مشروع القرار A/59/L.23 بشأن استدامة مصائد الأسماك، بالنيابة عن مقدميه. ويسرني أن أعلن أنه منذ نشر مشروع القرار هذا انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدميه: إسبانيا، استراليا، ألمانيا، أوكرانيا، إيطاليا، بلجيكا، بليز، بولندا، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، اليونان.

وتشكر الولايات المتحدة جميع الوفود التي عملت على إنجاز مشروع القرارين هذين. ونقدر على وجه الخصوص المساعدة المقدمة لممثلنا، هولي كولر، الذي نسق المفاوضات التي جرت بشأن مشروع قرار مصائد الأسماك هذا العام. كما نقدر الجهود التي بذلها السيد ماركوس دي ألميدا ممثل البرازيل، والسيدة جينيفر ماك آيفر ممثلة نيوزيلندا، اللذان ترأسا عملية إعداد مشروع قرار المحيطات بمهارة عالية وموضوعية.

وكان العنصر الأساسي في مفاوضات مصائد الأسماك هذا العام حماية العالم الحساسة المغمورة بالمياه والنظم الإيكولوجية البحرية الهشة من ممارسات الصيد المدمرة. ويهيب مشروع القرار بالدول والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك أن تعالج على وجه الاستعجال الآثار المترتبة على ممارسات الصيد المدمرة. ولتحقيق هذه الغاية يدعو مشروع القرار إلى فرض حظر مؤقت على هذه الممارسات واعتماد تدابير للحفظ والإدارة. وسوف تعمل الولايات المتحدة بالتعاون مع جميع الدول والهيئات الدولية المشتركة في مجال تنظيم مصائد الأسماك لإنفاذ تلك الأحكام. ويرسي مشروع قرار مصائد الأسماك أيضا الأساس لعقد مؤتمر الاستعراض الذي أذن بعقده اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية لعام ١٩٩٥. ويدعو مشروع القرار مجددا إلى بذل الجهود من أجل تحقيق استدامة تربية المائيات؛ ومكافحة ممارسات الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم؛ ومعالجة مشكلة القدرات الزائدة في مجال صيد الأسماك، والإعانات الضارة وأدوات الصيد المهيمة.

وقبل شهرين أصدرت لجنة الولايات المتحدة الأمريكية المعنية بسياسة المحيطات تقريرها النهائي. وقد أبرز التقرير للشعب الأمريكي أهمية المحيطات للولايات المتحدة. وبينما تستعد إدارة الرئيس بوش للرد على التقرير، فإنها تدرك إدراكا كاملا أحد المواضيع الرئيسية بالنسبة للجنة، وهو أن العديد من المسائل المتعلقة بالمحيطات هي في الأساس مسائل دولية. وسنواصل عملنا خلال السنوات القادمة بالتعاون مع شركائنا الدوليين لتعزيز السلامة في محيطات العالم وجعلها أكثر نقاء وإنتاجية.

السيد جانغ يشان (الصين): (تكلم بالصينية): يوافق هذا العام الذكرى العاشرة لبدء نفاذ اتفاقية قانون البحار. إن "دستور البحار" هذا الذي ولد بعد ما يناهز العشر سنوات من المفاوضات الحثيثة والمشاورات لم يدون كل ما وجد من القانون العرفي الدولي بشأن قانون البحار فحسب، بل طور أيضا نظاما جديدا لقانون البحار، وبذلك أقام إطارا قانونيا أساسيا للأنشطة البشرية في المحيطات. ويود وفد الصين أن يحيي بحرارة جميع أولئك الذين قدموا إسهامات في الاتفاقية خلال عملية المفاوضات.

إن المحيطات والبحار كل متكامل وجميع أجزاء هذا الكل مترابطة بشكل وثيق. والتصدي لجميع التحديات المتعلقة بشؤون البحار اليوم يتطلب جهودا مشتركة من جانب البشرية جمعاء، ويستدعي بشكل خاص التعاون بين البلدان والمنظمات الدولية ذات الصلة. ونحن نحث المزيد من البلدان على أن تصادق على الاتفاقية، ونرحب بإنشاء شبكة للمحيطات والمناطق الساحلية. ونأمل أن تعزز هذه الشبكة التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وكذلك بين مختلف البلدان.

المسائل المتصلة بالحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الموجودة خارج نطاق الولاية الوطنية. وينبغي التصدي للممارسات الهدامة، سواء في داخل المناطق الاقتصادية الخالصة أو في خارجها. ولكن المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية تشكل تحديات قانونية وسوقية للمجتمع الدولي. وفي إطار الإعداد لاجتماع الفريق العامل في بداية عام ٢٠٠٦، ستقدم الأمانة العامة تقريرا عن تلك المسائل، ويمكن أن يحدد خيارات ونهجاً لتعزيز التعاون الدولي. ونتوقع أن يتم إعداد ذلك التقرير بالتشاور مع الهيئات الدولية ذات الصلة والدول المهتمة. وبهذه الطريقة يمكن أن يشكل التقرير أساسا شاملا وموضوعيا لدراسة الفريق العامل لهذه المسائل الجديدة والصعبة.

كما أن مشروع القرار يطلب من الأمين العام أن يعقد حلقة عمل دولية ثانية حول العملية الاعتيادية للإبلاغ والتقييم العالمي بشأن حالة البيئة البحرية. وقد حددت الاتصالات التي جرت مؤخرا بين الدول الأمل في إمكانية أن نحرز تقدما في حزيران/يونيه المقبل في إنشاء هذه العملية لجمع المعلومات، التي يمكن أن توفر معلومات أساسية للعلماء وصانعي السياسات.

ونحن نتطلع إلى الاجتماع السادس للعملية التشاورية غير الرسمية الذي سيعقد في حزيران/يونيه. وسوف نركز على موضوعين هامين، وهما الحطام البحري، ودور مصائد الأسماك في التنمية المستدامة. وقد أصبحت العملية الاستشارية وسيلة قيمة لتثقيف وفود الأمم المتحدة ولتحفيز المناقشة التي توفر المعلومات للمفاوضات حول مشاريع القرارات السنوية بشأن المحيطات ومصائد الأسماك. كما أنها تساعد في تنسيق عمل الهيئات المتصلة بالمحيطات خلال العام.

وقد لاحظ الوفد الصيني أن الجمعية العامة، قد أنشأت، بموجب قرارها ١٤١/٥٧، عملية عالمية للإبلاغ والتقييم بشأن حالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، سواء الحالية أو المرتقبة، استنادا إلى التقييمات الإقليمية القائمة. ولذلك فإن هذه العملية ذات أهمية بالغة لتعزيز التنمية المستدامة. وتولي الحكومة الصينية أهمية كبيرة لعملية تقييم البيئة البحرية العالمية وقد أوفدت خبراء للمشاركة في عملها.

وفضلا عن ذلك، يعتقد الوفد الصيني أن عملية تقييم البيئة البحرية العالمية ينبغي أن تعمل في إطار الأمم المتحدة، وأنه ينبغي أن يكون للمنظمة الدور الريادي في عملها، وأن تأخذ بعين الاعتبار آراء جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وينبغي للعملية أيضا أن تستفيد لأقصى حد من آليات التقييم العالمية والإقليمية القائمة من أجل تجنب الازدواجية في العمل وهدر الموارد.

إن الأنشطة التي تقوم بها عملية تقييم البيئة البحرية العالمية ينبغي أن تكون متسقة مع الاتفاقية وأن تحترم الحقوق السيادية والولاية الوطنية للدول الساحلية على المناطق البحرية التابعة لولايتها وفقا للاتفاقية. ولا ينبغي تحديد مناطق التقييم من خلال النهج القائم على أساس النظم الإيكولوجية وحده، بل يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار بشكل كامل المناطق الجغرافية المشمولة في الآليات الإقليمية الفعالة القائمة. ومن غير المناسب إصدار حكم مسبق بشأن عدد مناطق التقييم اللازمة، حيث أن إنشاء العملية وتشغيلها ينبغي أن يكون تدريجيا. ويجب أن يركز العمل حاليا على مجالين: إعداد موجز لآليات التقييم القائمة وتقييمها، وتعزيز بناء القدرات إلى حد كبير في البلدان النامية.

إن الصين من بين البلدان التي لديها أكبر عدد من صيادي السمك وأساطيل صيد السمك. والأمن الغذائي،

إن الحكومة الصينية تولي أهمية كبيرة للاتفاقية، وقد شجعت بنشاط تنفيذها وصون النظام الدولي في المحيطات. ويسعد الحكومة الصينية أن ترى المحكمة الدولية لقانون البحار، ولجنة حدود الجرف القاري، والسلطة الدولية لقاع البحار، التي أنشئت جميعها عملا بالاتفاقية، قد أحرزت تقدما كبيرا في تسوية النزاعات البحرية، وترسيم خطوط الحدود الخارجية للجرف القاري، وفي استكشاف الموارد وحفظ البيئة في المنطقة الدولية لقاع البحار. وقد أسهمت الحكومة الصينية في عمل هذه الهيئات وهي عازمة على مواصلة هذه المساهمة.

ويرى وفد الصين أنه تقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية تقديم مساهمة أكبر في ميدان البحار وأنها قادرة على ذلك. إذ أن شؤون المحيطات، بما فيها المسائل المتصلة بالاتفاقية، تم البشيرة بأسرها، ولذلك ينبغي أن تناقش في إطار الأمم المتحدة. وقد أنشأت الجمعية العامة بموجب قرارها ٣٣/٥٤ العملية التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية بشأن المحيطات وقانون البحار ومددت ولايتها بالقرار ١٤١/٥٧ من أجل مساعدة الجمعية على استعراض شؤون المحيطات وآخر التطورات المتصلة بقانون البحار بطريقة فعالة وبناءة.

وإنشاء العملية التشاورية هذه، ومن ثم التمديد لها، يعكس الشاغل العالمي لدى المجتمع الدولي بشأن مسألة المحيطات. وخلال السنوات الخمس الماضية، تضمن جدول أعمال العملية الاستشارية جميع مسائل قانون البحار تقريرا، وأصبحت العملية محفلا هاما تناقش فيه البلدان، بما فيها تلك التي لم تدخل أطرافا في الاتفاقية، المسائل المتصلة بالمحيطات وقانون البحار، وتنسق مواقفها. وكما فعلت الحكومة الصينية دائما، ستواصل المشاركة النشطة في العملية التشاورية، وستعمل على تعزيزها لتحقيق المزيد من النتائج.

وتجري الاستعدادات على قدم وساق لكي تدخل الصين طرفاً في الاتفاقية. وتأمل الحكومة الصينية أنه من خلال الآليات الإقليمية المختلفة، سيتمكن من حفظ وإدارة الموارد بشكل فعال بغية ضمان التنمية المستدامة لمصائد الأسماك.

وتعلق الحكومة الصينية أهمية كبيرة على حماية وإدارة التنوع البيولوجي في مناطق قاع البحار الخارجية عن الولايات الوطنية. ونعتقد أنه في الوقت الراهن ينبغي تعزيز جهود البحث ذات الصلة مع المراعاة الكاملة للنظام الدولي القائم بشأن قاع البحار. وتحيط الحكومة الصينية علماً بأن السلطة الدولية لقاع البحار تقع على عاتقها مسؤوليات كبيرة عن حماية وحفظ البيئة البحرية في قاع البحار في المناطق الواقعة خارج الولايات الوطنية. وتشجع الصين السلطة الدولية لقاع البحار والمنظمات الدولية ذات الصلة على أن تؤدي دوراً نشطاً في ذلك الصدد.

إن الصين، بوصفها بلداً ساحلياً نامياً، تعلق أهمية كبيرة على الاستقرار في المحيطات، وتنميتها المستدامة، وحماية بيئتها البحرية. واستخدام البحار وحمايتها مسألة تشغل الجنس البشري باستمرار. والحكومة الصينية مستعدة للعمل مع البلدان الأخرى والمنظمات الدولية، ولتأدية دورها في النهوض بقضية شؤون المحيطات خدمة لمصالح الجنس البشري.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

وتخفيف الفقر، والاستقرار الاجتماعي، تعتمد جميعها على التنمية المستدامة لمصائد السمك. وتبدي الحكومة الصينية تعاوناً نشطاً من خلال الآليات الثنائية، والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، ومنظمة الأغذية والزراعة، بغية تعزيز حفظ الموارد السمكية وإدارتها واستخدامها السليم.

وتلاحظ الحكومة الصينية أن اتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، قد دخل حيز النفاذ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وقد وفر ذلك الاتفاق إطاراً أساسياً لإنشاء آليات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك. ووقعت الحكومة الصينية بالفعل على الاتفاق، وهي تشارك الآن بنشاط في التعاون الإقليمي بشأن مصائد الأسماك وفقاً لمبادئ الاتفاق. وانضمت الصين إلى كل من اللجنة الدولية لحفظ سمك التونا في المحيط الأطلسي ولجنة سمك التونا في المحيط الهندي، وحضرت اجتماعات المنظمات الإقليمية الأخرى المعنية بمصائد الأسماك بصفة مراقب. ووقعت الصين أيضاً على اتفاقية لجنة البلدان الأمريكية لسمك التونا المداري.

وفي تموز/يوليه الماضي، استكملت الصين الإجراءات القانونية الوطنية للمصادقة على اتفاقية حفظ وإدارة الأرصد السمكية الكثيرة الارتحال في غرب ووسط المحيط الهادئ،